معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٩
مزايا العاملين

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٩
مزايا العاملين
المحتويات

	فقـرات
هدف المعيار	١
نطاق المعيار	٢-٧
تعريفات	٨
مزايا العاملين قصيرة الأجل	٩-٢٤
الاعتراف والقياس	١١-٢٣
الإفصاح	٢٥
مزايا العاملين بعد انتهاء الخدمة – التمييز بين نظم الاشتراك المحدد ونظم المزايا المحددة	٢٦-٤٩
نظم أصحاب العمل المتعددين	٣٢-٣٩
نظم المزايا المحددة والتي توزع مخاطرها بين منشآت متعددة والتي هي تحت سيطرة واحدة	٤٠-٤٢
نظم الدولة	٤٣-٤٥
المنافع المؤمن عليها	٤٦-٤٩
مزايا بعد انتهاء الخدمة : نظم الاشتراك المحدد	٥٠-٥٤
الاعتراف والقياس	٥١-٥٢
الإفصاح	٥٣-٥٤
المزايا بعد انتهاء الخدمة : نظم المزايا المحددة	٥٥-١٥٢
الاعتراف والقياس	٥٦-٦٠
محاسبة الالتزام الحكمى	٦١-٦٢
قائمة المركز المالي	٦٣-٦٥
القياس والاعتراف : القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة وتكلفة الخدمة الحالية	٦٦-١١٢
تكلفة الخدمة السابقة والمكاسب أو الخسائر من التسويات	٩٩-١١٢
الاعتراف والقياس : أصول النظام	١١٣-١٣٠
عناصر تكلفة المزايا المحددة	١٢٠
صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة	١٢٣
إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة	١٢٧
العرض	١٣١-١٥٢
الإفصاح	١٣٥-١٥٢
مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل	١٥٣-١٥٨
الاعتراف والقياس	١٥٥-١٥٧
الإفصاح	١٥٨
تعويضات إنهاء الخدمة	١٥٩-١٧١
الاعتراف	١٦٥-١٦٨
القياس	١٦٩-١٧٠
الافصاح	١٧١
تاريخ السريان	١٧٢-١٧٩

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٩
مزايا العاملين

هدف المعيار

١- يهدف هذا المعيار إلى تحديد المحاسبة والإفصاح عن مزايا العاملين، ويتطلب المعيار أن تقوم المنِشأة بالاعتراف:

(أ) بأي التزام يستحق نتيجة قيام عامل بتقديم خدمة لها لمقابلة مزايا العاملين التي ستقوم بسدادها لهم في المستقبل.

و(ب) بأي مصروف عندما تقوم المنشأة باستهلاك المنافع الاقتصادية الناتجة عن الخدمة التي يقدمها العامل مقابل مزايا العاملين.

نطاق المعيار

٢- يجب أن يقوم صاحب العمل بتطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن مزايا العاملين فيما عدا ما يطبق بشأنه معيار المحاسبة المصري رقم (٣٩) " المدفوعات المبنية على أسهم".

٣- لا يتناول هذا المعيار أسلوب المحاسبة وإعداد التقارير عن نظم مزايا العاملين حيث يتم تناول ذلك في معيار المحاسبة المصري رقم (٢١) "المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد".

٤- يطبق هذا المعيار على كافة مزايا العاملين، بما في ذلك تلك المنصوص عليها:

(أ) بموجب نظم رسمية أو اتفاقيات رسمية أخرى بين منشِأة وعاملين فرديين أو مجموعات من العاملين أو ممثليهم.

أو (ب) بموجب المتطلبات التشريعية أو من خلال ترتيبات صناعية حيث يطلب من المنشآت المساهمة في النظم الوطنية أو نظم الدولة أو نظم الصناعة أو نظم أصحاب العمل المتعددة.

أو (ج) بموجب الأعراف غير الرسمية التي ينشأ عنها التزام حكمي. وينشأ عن الأعراف غير الرسمية التزام حكمي عندما لا يوجد لدى المنشأة بديل فعلي سوى سداد مزايا العاملين، وأحد الأمثلة على الالتزام الحكمي ما يترتب على التغير في الأعراف غير الرسمية للمنشأة ضرر غير مقبول في علاقاتها مع العاملين.

٥- تشمل مزايا العاملين:

(أ) مزايا العاملين قصيرة الأجل (إذا استحقت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) للعاملين الحاليين مثل:

(١) الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية.

و(٢) الإجازات السنوية المدفوعة.

و(٣) المكافآت.

و(٤) المزايا غير النقدية (مثل الرعاية الطبية والإسكان والانتقال أو البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة).

(ب) مزايا ما بعد انتهاء الخدمة مثل:

(١) معاشات التقاعد (مثل المعاشات والمبالغ المقطوعة التي تصرف عند التقاعد).

و (٢) مزايا التقاعد الأخرى والتأمين على الحياة لما بعد انتهاء الخدمة والرعاية الطبية لما بعد انتهاء الخدمة.

(ج) مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل مثل:
(١) إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث.
و(٢) الاحتفال بالمناسبات أو مزايا الخدمة الطويلة الأخرى.
و(٣) مزايا العجز طويلة الأجل.
(د) مزايا إنهاء الخدمة.

٥أ- لا تشمل مزايا العاملين نصيب العاملين في الأرباح و المقررة بموجب نصوص قانونية.

٦- تشمل مزايا العاملين المزايا المقدمة إما للعاملين أو من يعولونهم، ويمكن تسويتها من خلال دفعات (أو تزويد بضائع أو خدمات) تتم إما مباشرة للعاملين أو لزوجاتهم أو أبنائهم أو من يعولونهم أو لآخرين مثل شركات التأمين.

٧- قد يقوم العامل بتقديم الخدمات للمنشأة على أساس وقت كامل أو جزئي او دائم أو عرضي أو مؤقت، ولغرض هذا المعيار فإن لفظ عاملين يشمل المديرين وموظفي الإدارة الآخرين.

تعريفات

٨- تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المنكور قرين كل منها.

مزايا العاملين: هي كافة أشكال المقابل الذي تمنحه المنشأة مقابل الخدمة التي يقدمها العاملون.

مزايا العاملين قصيرة الأجل: هي مزايا العاملين (عدا مزايا إنهاء الخدمة) التي تصبح مستحقة بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العاملون بتقديم الخدمة.

المزايا بعد انتهاء الخدمة: هي مزايا العاملين (عدا مزايا إنهاء الخدمة) المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة.

مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل: هي مزايا العاملين (عدا مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومزايا إنهاء الخدمة) التي لا تصبح مستحقة بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها العاملين خدماتهم.

مزايا إنهاء الخدمة: هي مزايا العاملين المستحقة نتيجة إما:

(أ) لقرار المنشأة بإنهاء خدمة عامل قبل تاريخ التقاعد العادي.

أو (ب) لقرار العامل بقبول ترك العمل الاختياري مقابل هذه المزايا.

نظم المزايا بعد انتهاء الخدمة: هي ترتيبات رسمية أو غير رسمية تقوم المنشأة بموجبها بتقديم مزايا بعد انتهاء فترة الخدمة لعامل واحد أو أكثر.

نظم الاشتراك المحدد: هي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة والتي تقوم المنشأة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة في منشأة منفصلة (صندوق) ولا يكون عليها التزام قانوني أو حكمي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم يكن الصندوق محتفظاً بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

نظم المزايا المحددة: هي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة بخلاف نظم الاشتراك المحدد.

نظم أصحاب العمل المتعددين: *هي نظم اشتراك محدد (عدا نظم الدولة) أو نظم مزايا محددة (عدا نظم الدولة) التي:*

(أ) تجمع الأصول التي تساهم فيها مختلف المنشآت والتي ليست تحت سيطرة واحدة.

و(ب) تستخدم تلك الأصول لتقديم المزايا للعاملين في أكثر من منشأة على أساس أنه يتم تحديد مستويات الا شتراك والمزايا بدون اعتبار لهوية المنشأة التي تستخدم العاملين المعنيين.

صافي التزام (أصل) المزايا المحددة: *هو العجز أو الفائض بعد تعديله بأي أثر بعدم تجاوز أصل صافي المزايا المحددة عن سقف الأصل ويعرف العجز أو الفائض بأنه:*

(أ) القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة.

ناقصاً

(ب) القيمة العادلة لأصول النظام.

سقف الأصل: *هو القيمة الحالية لأي مزايا اقتصادية موجودة في شكل ا سترددات من النظام أو تخفيض في الا شتراكات المستقبلية للنظام.*

القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة: *هي القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الناجم عن خدمة العامل في الفترات الحالية والسابقة بدون خصم أية أصول للنظام.*

أصول النظام: *تتضمن:*

(أ) الأصول التي يحتفظ بها صندوق المزايا طويلة الأجل للعاملين

(ب) بوالص التأمين المؤهلة

الأصول التي بحوزة صندوق مزايا العاملين طويلة الأجل: *هي الأصول (بخلاف الأدوات المالية غير القابلة للتحويل التي تصدرها المنشأة المعدة للقوائم المالية) والتي تتسم بما يلي:*

(أ) تحتفظ بها منشأة (صندوق) منفصلة قانونياً عن المنشأة المعدة للقوائم وقائمة فقط لسداد مزايا العاملين أو تمويلها.

و(ب) متاحة لتستخدم فقط لتسوية مزايا العاملين، وليست متاحة لدائني المنشأة المعدة للقوائم (حتى في حالات الإفلاس) ولا يمكن إعادتها للمنشأة المعدة للقوائم إلا إذا:

(١) كانت الأصول المتبقية للصندوق كافية لتلبية التزامات النظام الخاص بمزايا العاملين أو التزامات المنشأة المعدة للقوائم.

أو (٢) تم إعادة الأصول للمنشأة المعدة للقوائم لتعويض هذه المنشأة عن مزايا العاملين المسددة بالفعل.

بوليصة التأمين المؤهلة: *هي بوليصة تأمين تصدرها شركة تأمين لا تمثل طرفاً ذا علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية كما هو معرف في معيار المحا سبة المصري رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" إذا كانت عوائد البوليصة تتسم بما يلي:*

(أ) يمكن استخدامها فقط لسداد أو تمويل مزايا العاملين طبقاً لنظام مزايا محددة.

(ب) ليست متاحة لدائني المنشأة المعدة للقوائم المالية (حتى في حالة الإفلاس) ولا يمكن سدادها لهذه المنشأة إلا إذا:

(١) كانت هذه العوائد تمثل أصولاً زائدة لا تتطلبها البوليصة للوفاء بجميع التزامات مزايا العاملين المشار إليها.

أو (٢) كان من الممكن رد هذه العوائد لهذه المنشأة لتعويضها عن مزايا العاملين المسددة بالفعل.

القيمة العادلة: هي السعر الذي يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تكلفة الخدمة تتكون من:

(أ) تكلفة الخدمة الحالية: هي الزيادة في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة الناجمة عن خدمة العامل في الفترة الحالية.

(ب) تكلفة الخدمة السابقة: هي التغير في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة لخدمة العاملين في الفترات السابقة الناتجة في الفترة الحالية عن إدخال أو إجراء تعديلات في مزايا ما بعد نهاية الخدمة أو مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل، وقد تكون تكلفة الخدمة السابقة إما إيجابية (حيث يتم إدخال المزايا أو تحسينها) أو سلبية (حيث يتم تخفيض المزايا القائمة).

(ج) أية مكاسب أو خسائر عند التسوية.

صافي الفائدة من صافي التزام (أصل) المزايا المحددة: هو التغير خلال الفترة في صافي التزام (أصل) المزايا المحددة والذي ينتج عن مرور الوقت.

إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة تتكون من:

(أ) المكاسب والخسائر الاكتوارية.

و(ب) العائد على أصول النظام بعد استبعاد المبالغ المدرجة ضمن صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

و(ج) أي تغييرات في تأثير سقف الأصل بعد استبعاد المبالغ المدرجة ضمن صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

الأرباح أو الخسائر الاكتوارية: هي التغير في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة والناتج عن:

(أ) تعديلات الخبرة (أثر الفروق بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وما حدث بالفعل).

و (ب) آثار التغيرات في الافتراضات الاكتوارية.

العائد على أصول النظام: هو الفائدة وتوزيعات الأسهم والإيرادات الأخرى المتولدة من أصول النظام بالإضافة إلى الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة من أصول النظام مخصوماً منها:

(أ) أية تكاليف لإدارة النظام.

و(ب) أية ضريبة مستحقة الدفع من قبل النظام نفسه.

تسوية: هي معاملة تلغى كل الالتزامات القانونية والحكمية لكل أو بعض المزايا المتوفرة تحت نظام المزايا المحددة بخلاف المدفوع من المزايا إلى أو نيابة عن عاملين ضمن شروط النظام والتي تتضمنها الافتراضات الاكتوارية.

مزايا العاملين قصيرة الأجل

٩- تشمل مزايا العاملين قصيرة الأجل البنود التالية إذا كان سدادها سيتم خلال ١٢ شهرا بعد نهاية الفترة التي يقوم فيها العاملون بتقديم خدماتهم:

(أ) الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية.

و(ب) حالات الغياب قصيرة الأجل المدفوعة مثل الإجازة السنوية المدفوعة والإجازة المرضية المدفوعة.

و(ج) المكافآت.

و(د) المزايا غير النقدية (مثل الرعاية الطبية والإسكان والانتقال أو الخدمات أو البضائع دون مقابل أو المدعومة) للعاملين الحاليين.

١٠- غير مطلوب من المنشأة إعادة تبويب مزايا العاملين قصيرة الأجل إذا تغيرت توقعاتها عن توقيت السداد مؤقتاً. ومع هذا فإذا تغيرت سمات المزايا (مثل التغير من مزايا غير مجمعة إلى مزايا مجمعة) أو إذا كان التغير في توقعات توقيت السداد غير مؤقت، فعلى المنشأة دراسة ما إذا كان النظام مازال يسرى عليه تعريف قصير الأجل.

الاعتراف والقياس

كافة مزايا العاملين قصيرة الأجل

١١- عندما يقوم عامل بتقديم خدمة لمنشأة خلال فترة محاسبية، على المنشأة الاعتراف بالمبلغ غير المخصوم لمزايا العاملين قصيرة الأجل الذي من المتوقع أن يدفع مقابل تلك الخدمة:

(أ) كالتزام (مصروف مستحق) بعد خصم أي مبلغ تم دفعه بالفعل، وإذا زاد المبلغ الذي تم دفعه عن المبلغ غير المخصوم للمزايا يجب على المنشأة الاعتراف بتلك الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدما) إلى الحد الذي تؤدى فيه الدفعة المقدمة على سبيل المثال إلى تخفيض في المدفوعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

و(ب) كمصروف إلا إذا تطلب أو سمح معيار مصري آخر بإدخال المزايا في تكلفة الأصل (راجع على سبيل المثال معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – " المخزون" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – " الأصول الثابتة").

١٢- توضح الفقرات "١٣"، "١٦"، "١٩" كيف تقوم المنشأة بتطبيق المطلب الوارد في الفقرة "١١" على مزايا العاملين قصيرة الأجل التي تتمثل في حالات غياب مدفوعة ونظم المشاركة في الأرباح والمكافآت.

حالات الغياب قصيرة الأجل المدفوعة

١٣- على المنشأة الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لمزايا العاملين قصيرة الأجل التي تتمثل في حالات غياب مدفوعة بموجب الفقرة "١٤" كما يلي:

(أ) في حالات الغياب المدفوعة المتراكمة: عندما يقدم العاملون الخدمة التي تزيد من حقهم في غياب مستقبلي مدفوع.

و(ب) في حالات الغياب المدفوعة غير المتراكمة عند حدوث حالات الغياب.

١٤- يمكن للمنشأة تعويض العاملين عن الغياب لأسباب مختلفة بما في ذلك الإجازة والمرض والعجز قصير الأجل والأمومة أو الأبوة والخدمة بأمر تكليف والخدمة العسكرية، ويقسم استحقاق حالات الغياب المدفوعة إلى فئتين:

(أ) تراكمية.

(ب) غير تراكمية.

١٥- حالات الغياب مدفوعة الأجر التراكمية هي تلك الحالات المرحلة والتي يمكن استخدامها في الفترات المستقبلية إذا كان استحقاق الفترة الحالية غير مستخدم بكامله، وقد يكون تراكم حالات الغياب المدفوعة إما مستحقاً (بعبارة أخرى يستحق العاملون دفعة نقدية مقابل حقهم غير المستخدم عند تركهم المنشأة)، أو غير مستحق (عندما لا يستحق العاملون دفعة نقدية مقابل حقهم غير المستخدم عند تركهم المنشأة)، وينشأ الالتزام عندما يقوم العاملون بتقديم خدمة تزيد من حقهم لحالات الغياب المدفوعة المستقبلية ويكون الالتزام قائماً ويتم الاعتراف به حتى ولو كانت الحالات المدفوعة غير مستحقة بالرغم من أن احتمال ترك العاملين الخدمة قبل استخدامهم لحقهم في الإجازة غير المستحقة لدفعات نقدية يؤثر على قياس ذلك الالتزام.

١٦- يجب على المنشأة قياس التكلفة المحتملة لتراكم حالات الغياب المدفوعة على أنها المبلغ الإضافي الذي يتوقع أن تدفعه المنشأة نتيجة للاستحقاق غير المستخدم الذي تراكم في تاريخ نهاية الفترة المالية، وذلك في حدود المتطلبات القانونية.

١٧- يقيس الأسلوب المحدد في الفقرة السابقة الالتزام بمقدار مبلغ الدفعات الإضافية التي يتوقع أن تنشأ فقط من حقيقة أن المنفعة تتراكم، وفى العديد من الحالات قد لا تحتاج المنشأة إلى إجراء حسابات مفصلة لتقدير عدم وجود التزام جوهري لحالات الغياب المدفوعة غير المستخدمة. فعلى سبيل المثال، فإن التزام الأجازات المرضية عادة ما يكون هام ومؤثر إذا كان هناك تفهم رسمي أو غير رسمي بأن الإجازة المرضية غير المستخدمة سيتم اعتبارها أجازة سنوية مدفوعة.

مثال يوضح الفقرتين "١٦"، "١٧"
منشأة لديها ١٠٠ عامل كل منهم يستحق ٥ أيام أجازه مرضية مدفوعة في السنة. ويمكن ترحيل الأجازات المرضية غير المستخدمة لمدة عام واحد. وتخصم الأجازات المرضية أولاً من استحقاقات العام الحالي ثم بعد ذلك من الرصيد المرحل من العام السابق (الوارد أخيراً يصرف أولاً). في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كان متوسط الاستحقاقات غير المستخدمة يومين لكل موظف. وتتوقع المنشأة بناء على خبرتها والمتوقع استمرارها أن ٩٢ عامل لن يحصلوا على أكثر من ٥ أيام إجازة مرضية مدفوعة في ٢٠١٢ وأن باقي الثمان عمال سيحصلون على متوسط ستة أيام ونصف لكل منهم. تتوقع المنشأة أن تدفع أثني عشر يوماً إضافية للأجازات المرضية المدفوعة نتيجة للاستحقاقات غير المستخدمة والمتجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (يوم ونصف لثمانية عمال). لذا تقوم المنشأة بالاعتراف بالتزام مساو لإثنى عشر يوماً كأجازات مرضية مدفوعة

١٨- لا ترحل حالات الغياب المدفوعة غير التراكمية: فهي تنقضي إذا لم يتم استخدام حق العامل خلال الفترة الحالية بكامله، وهى لا تعطى حقاً للعاملين في دفعة نقدية عن الحق غير المستخدم عند ترك المنشأة، وهذه هي الحالة الشائعة بالنسبة لمقابل الإجازة المرضية (إلى الحد الذي لا يزيد به الحق السابق غير المستخدم عن الحق المستقبلي) وإجازة الأمومة أو الأبوة وحالات الغياب المدفوعة أو الخدمة بأمر تكليف أو الخدمة العسكرية، ولا تعترف المنشأة بالتزام أو مصروف إلى أن يأتي وقت الغياب، لأن خدمة العامل لا تزيد مبلغ المزايا.

نظم المشاركة في الأرباح والمكافآت

١٩- يجب على المنشأة الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لمدفوعات المشاركة في الأرباح والمكافآت بموجب الفقرة "١١" وذلك فقط عندما:

(أ) يكون على المنشأة التزام حالي قانوني أو استدلالي لإجراء هذه المدفوعات نتيجة لأحداث سابقة.

(ب) يمكن إجراء تقدير يعتمد عليه للالتزام.

يكون الالتزام قائماً فقط عندما لا يكون للمنشأة بديل فعلى سوى السداد.

٢٠- بموجب بعض نظم المشاركة في الربح (غير نصيب العاملين في الأرباح المحدد قانوناً) يستلم العاملون حصة في الربح فقط إذا استمروا في خدمة المنشأة لفترة محددة، وهذه النظم تخلق التزاماً حكميا عندما يقوم العاملون بتقديم الخدمة التي تزيد من المبلغ الذي سيتم دفعه لو أنهم استمروا في الخدمة حتى نهاية الفترة المحددة، ويعكس قياس هذه الالتزامات الحكمية احتمال ترك بعض العاملين الخدمة بدون استلام دفعات المشاركة في الربح.

مثال يوضح الفقرة "٢٠"

يتطلب نظام للمشاركة في الربح أن تقوم المنشأة بدفع نسبة محددة من صافي ربحها السنوي للعاملين الذين يستمرون في عملهم على مدى السنة، وإذا لم يترك العاملون العمل خلال السنة سيكون إجمالي دفعات المشاركة في الربح للسنة ٣% من صافي الربح، وتقدر المنشأة أن معدل دوران العاملين سيخفض الدفعات إلى ٢,٥% من صافي الربح.
تعترف المنشأة بالتزام ومصروف مقداره ٢,٥% من صافي الربح.

٢١- قد لا يكون على المنِشأة التزام قانوني لدفع مكافأة، وبرغم ذلك في بعض الحالات تمارس المنشـأة دفع المكافآت، وفي هذه الحالات يكون على المنشـأة التزام حكمي لأنه لا يوجد أمام المنشأة بديل فعلى سوى دفع المكافأة، ويقاس الالتزام الحكمي بعد الأخذ في الاعتبار إمكانية قيام بعض العاملين بترك المنشأة بدون استلام مكافأة.

٢٢- تسـتطيع المنشـأة إجراء تقدير يعتمد عليه لالتزامها القانوني أو الحكمي بموجب نظام المشاركة في الربح أو المكافأة، وذلك فقط:

(أ) عندما تحتوي الأحكام الرئيسية للنظام على صيغة لتحديد مبلغ المزايا.

أو (ب) عندما تحدد المنشـأة المبالغ التي سـيتم دفعها قبل اعتماد القوائم المالية لإصدارها.

أو (ج) عندما تعطى الخبرة السابقة أدلة واضحة على مبلغ الالتزام الحكمي للمنشأة.

٢٣- فيما عدا نصـيب العاملين في الأرباح والمقرر قانوناً، ينشـأ الالتزام بموجب نظام المشـاركة في الربح والمكافآت من خدمة العاملين وليس من معاملات مع أصـحاب المنشأة، وبناءً على ذلك تعترف المنشأة بتكلفة نظام المشاركة في الربح والمكافآت ليس كتوزيع لصافي الربح ولكن كمصروف.

٢٤- إذا لم تكن دفعات المشـاركة في الربح والمكافآت مسـتحقة بكاملها خلال ١٢ شـهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العاملون بتقديم الخدمة فإن هذه الدفعات تبوب كمزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل (راجع الفقرات من "١٥٣" إلى "١٥٨").

الإفصاح

٢٥- بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة بشأن مزايا العاملين قصيرة الأجل فقد تتطلب معايير المحاسـبة المصـرية الأخرى إجراء إفصـاحات، فعلى سـبيل المثال يتطلب معيار المحاسـبة المصـري رقم (١٥) " الإفصـاح عن الأطراف ذوي العلاقة " الإفصـاح عن المعلومات الخاصـة بمزايا العاملين لكبار موظفي الإدارة، ويتطلب معيار المحاسبة المصـري رقم (١) "عرض القوائم المالية " وجوب إفصـاح المنشـأة عن تكلفة مزايا العاملين.

مزايا العاملين بعد انتهاء الخدمة – التمييز بين نظم الاشتراك المحدد ونظم المزايا المحددة

٢٦- تشمل المزايا بعد انتهاء الخدمة ما يلي على سبيل المثال:

(أ) مزايا التقاعد مثل المعاشات.

و (ب) المزايا الأخرى بعد انتهاء الخدمة مثل التأمين على الحياة بعد انتهاء الخدمة والرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

تعرف الترتيبات التي بموجبها تقوم المنشأة بتقديم مزايا بعد انتهاء الخدمة بأنها نظم لمزايا ما بعد انتهاء الخدمة، وتطبق المنشـأة هذا المعيار على كافة الترتيبات سـواء كانت تتعلق بإنشاء وحدة مستقلة لاستلام الاشتراكات ودفع المزايا أم لا.

٢٧- تصـنف نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة على أنها إما نظم اشـتراك محدد أو نظم مزايا محددة، وذلك يعتمد على الجوهر الاقتصادي للنظام كما هو مأخوذ من أحكامه وشروطه الرئيسية.

٢٨- يقتصر الالتزام القانوني أو الحكمي للمنشأة على المبلغ الذي توافق على الاشتراك به في الصندوق، وهكذا يتم تحديد مبلغ المزايا لما بعد انتهاء الخدمة الذي يستلمه العامل بمقدار مبلغ الاشتراكات التي تدفعها المنشأة (ومن المحتمل كذلك العامل) لنظام مزايا بعد انتهاء الخدمة أو إلى شـــركة التأمين، بالإضـــافة إلى العوائد على الاســـتثمارات الناجمة من الاشتراكات.
وتبعاً لذلك تقع المخاطر الاكتوارية (أن تكون المزايا أقل مما هو متوقع) ومخاطر الاستثـــمار (أن تكون الأصول المستثمرة غير كافية لمواجهة المزايا المتوقعة) على العامل.

٢٩- من الأمثلة على الحالات التي لا يقتصر فيها التزام المنشأة على المبلغ الذي توافق على الاشتراك به في الصندوق عندما يكون على المنشأة التزام قانوني أو حكمي من خلال:
(أ) صـيغة نظام مزايا ليس مرتبطاً فقط بمبلغ الاشـتراكات ويتطلب من المنشـأة تقديم اشـتراكات إضـافية إذا كانت الأصـول غير كافية لسـداد المزايا كما هي واردة في صيغة نظام المزايا.
أو (ب) ضمان إما بشكل غير مباشر من خلال نظام أو بشكل مباشر لعائد محـــدد على الاشتراكات.
أو (ج) الأعمال غير الرسـمية التي ينشـأ عنها التزام حكمي، فقد ينشـأ التزام حكمي عندما يكون للمنشأة سوابق تاريخية بزيادة مزايا العاملين السابقين لمواجهة التضخم حتى عندما لا يوجد التزام قانوني للقيام بذلك.

٣٠- بموجب نظم المزايا المحددة:
(أ) تلتزم المنشأة بتقديم المزايا المتفق عليها للعاملين الحاليين والسابقين.
و(ب) تقع المخاطر الاكتوارية (أن تزيد تكلفة المزايا عما هو متوقع) ومخاطر الاســتثمار في جوهرها على المنشـــأة، وإذا كانت الحســـابات الاكتوارية أو الاستثمارية أسوأ مما كان متوقعاً فقد يتم زيادة التزام المنشأة.

٣١- توضح الفقرات من "٣٢" إلى "٤٩" أدناه الفرق بين نظم الاشتراك المحدد ونظم المزايا المحددة في سياق نظم أصحاب العمل المتعددين وخطط الدولة والمزايا المؤمن عليها.

نظم أصحاب العمل المتعددين

٣٢- على المنشأة تبويب نظام أصحاب العمل المتعددين على أنه نظام اشتراك محدد أو نظام مزايا محددة بموجب أحكام النظام (بما في ذلك أي التزام حكمي يتعدى الأحكام الرسمية).

٣٣- إذا كانت المنشأة ستساهم في نظام مزايا محددة لأصحاب عمل متعددين وما لم تطبق الفقرة "٣٤" على المنشأة:
(أ) حساب حصتها النسبية في التزام المزايا المحددة وأصول النظام والتكلفة المتعلقة بالنظام بنفس الطريقة المستخدمة في أية نظم مزايا محددة أخرى.
و (ب) الإفصـــاح عن المعلومات التي تتطلبها الفقرات من "١٣٥" إلى "١٤٨" (باستثناء الفقرة "١٤٨(د)")

٣٤- عندما لا تتوافر معلومات كافية لاستعمال محاسبة المزايا المحددة فيما يخص نظام أصحاب العمل المتعددين فعلى المنشأة:
(أ) المحاســـبة عن النظام بموجب الفقرتين "٥١" و"٥٢"" كما لو كان نظام اشتراك محدد.
و(ب) الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة "١٤٨"

٣٥- فيما يلي مثال على نظام مزايا محددة لأصحاب عمل متعددين حيث:

(أ) يتم تمويل نظام على أساس دفعات مقسطة بحيث: تحدد الاشتراكات عند مستوى يتوقع أن يكون كافياً لدفع المزايا التي تستحق في نفس الفترة، ويتم دفع المزايا المستقبلية التي تم الحصول عليها خلال الفترة الحالية من الاشتراكات المستقبلية.

(ب) يتم تحديد مزايا العاملين حسب طول مدة خدمتهم، ولا يوجد لدي المنشآت المشاركة وسائل فعلية للانسحاب من النظام بدون دفع اشتراك للمزايا التي يحصل عليها العاملون حتى تاريخ الانسحاب، ومثل هذا النظام يخلق مخاطرة اكتوارية للمنشأة: إذا كانت التكلفة النهائية للمزايا التي تم الحصول عليها في تاريخ الميزانية أكبر مما هو متوقع فإنه يجب على المنشأة أما زيادة اشتراكها أو إقناع العاملين بقبول تخفيض في المزايا وعلى ذلك يعرف هذا النظام بأنه نظام مزايا محددة.

٣٦- حينما تتوفر معلومات كافية عن نظام أصحاب العمل المتعددين المعرف على أنه نظام مزايا محددة تقوم المنشأة بإجراء المعالجة المحاسبية لحصتها النسبية في التزام المزايا المحددة وأصول النظام وتكلفة المزايا بعد انتهاء الخدمة المرتبطة مع النظام بنفس الطريقة كما هي بالنسبة لأي نظام مزايا محددة، على أنه في بعض الحالات قد لا تكون المنشأة قادرة على تحديد حصتها في المركز المالي وأداء النظام بطريقة يعتمد عليها وكافية للأغراض المحاسبية، وقد يحدث ذلك:

(أ) إذا عرض النظام المنشآت المشاركة لمخاطر اكتوارية مرتبطة بالعاملين الحاليين والسابقين للمنشآت الأخرى، مع ما ينجم عن ذلك من عدم وجود أساس ثابت ويعتمد عليه لتخصيص الالتزام وأصول النظام والتكلفة لكل منشأة مشاركة في النظام على حده.

أو (ب) إذا لم تتوفر للمنشأة إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالنظام التي تلبى متطلبات هذا المعيار.

في هذه الحالات تقوم المنشِأة بإجراء المحاسبة للنظام كما لو كان نظام اشتراك محدد وتفصح عن المعلومات الإضافية التي تتطلبها الفقرة "١٤٨".

٣٧- من الممكن أن تكون هناك اتفاقية تعاقدية بين نظام أصحاب العمل المتعددين والمشاركين فيها تحدد كيف سيتم توزيع الفائض على المشاركين (أو تمويل العجز)، وعلى المشارك في نظام أصحاب العمل المتعددين مع وجود هذه الاتفاقية التي تفسر النظام كنظام مزايا محددة حسب الفقرة "٣٠" أن يعترف بالأصل أو الالتزام الذي ينجم من الاتفاقية التعاقدية والدخل أو المصروف الناجم عنها في الأرباح أو الخسائر.

مثال يوضح الفقرة "٣٧"
تشارك منشأة في نظام مزايا محددة لأصحاب عمل متعددين ولا تقوم بإعداد تقييمات للنظام على أساس معيار المحاسبة المصري (٣٨)، وهي لذلك تفسر النظام كما لو أنه نظام اشتراك محدد، ويبين تقييماً للتمويل ليس على أساس معيار المحاسبة المصري (٣٨) عجزاً في النظام مقداره ١٠٠، وقد وافق النظام بموجب عقد على جدول للاشتراكات مع أصحاب العمل المشاركين في النظام ينهى العجز على مدى السنوات الخمس التالية، ويبلغ إجمالي اشتراكات المنشأة بموجب العقد ٨ مليون. تعترف المنشأة بالتزام عن الاشتراكات معدلة بالقيمة الزمنية للنقود ومصروف مساو لذلك في الأرباح أو الخسائر.

٣٨- تتميز نظم أصحاب العمل المتعددين عن نظم إدارة المجموعة، ونظام إدارة المجموعة هو مجرد تجميع لنظم أصحاب العمل الفرديين معاً للسماح لأصحاب العمل المشاركين في تجميع أصولهم لأغراض الاستثمار وبالتالي تخفيض تكاليف إدارة الاستثمار والمصاريف الإدارية، ولكن يتم فصل مطالبات مختلف أصحاب العمل لمصلحة العاملين لديهم فقط، ولا تشكل نظم الإدارة الجماعية أية مشاكل محاسبية معينة لأن المعلومات متوفرة في الحال لمعاملتها بنفس الطريقة مثل أي نظام صاحب عمل مفرد، ولأن هذه النظم لا تعرض المنشآت المشاركة للمخاطر الاكتوارية المتعلقة بالعاملين الحاليين والسابقين للمنشآت الأخرى، وتتطلب التعريفات في هذا المعيار أن تقوم المنشأة بتبويب نظام إدارة المجموعة إما على أنه نظام اشتراك محدد أو نظام مزايا محددة حسب أحكام النظام (بما في ذلك أي التزام حكمي يتعدى الأحكام الرسمية).

٣٩- عند تحديد متى يتم الاعتراف وكيف يقاس الالتزام الناشئ عن تصفية نظام مزايا محددة لأصحاب العمل المتعددين أو انسحاب المنشأة من مثل هذا النظام، على المنشأة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨).

نظم المزايا المحددة والتي توزع مخاطرها بين منشآت متعددة والتي هي تحت سيطرة واحدة

٤٠- نظم المزايا المحددة التي توزع مخاطرها بين منشآت متعددة والتي هي تحت سيطرة واحدة لا تعتبر نظم أصحاب عمل متعددين.

٤١- على المنشأة التي تشارك في مثل هذه النظم الحصول على معلومات حول النظام ككل مقاس حسب معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) على أساس الافتراضات التي تنطبق على النظام ككل، وإذا كانت هناك اتفاقية تعاقدية أو سياسة مبينة لتحميل صافي تكلفة المزايا المحددة للنظام ككل مقاسة حسب معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) على منشآت المجموعة كل على حده فإن على المنشأة الاعتراف في قوائمها المالية المستقلة أو المنفردة بصافي تكلفة النظام المحدد الذي تم تحميله، وإذا لم تكن هناك مثل هذه الاتفاقية أو السياسة فإنه يجب الاعتراف بصافي التكلفة المحددة في القوائم المالية المستقلة أو المنفردة لمنشأة المجموعة التي هي قانوناً صاحب العمل الكفيل للنظام، وعلى المنشآت الأخرى بالمجموعة الاعتراف في قوائمها المالية المستقلة أو المنفردة بتكلفة مساوية لمساهمتها المستحقة الدفع عن الفترة.

٤٢- أن المشاركة في مثل هذا النظام هي معاملة طرف ذي علاقة لكل منشأة في المجموعة على حده، ولذلك يجب على المنشأة الافصاح في قوائمها المالية المستقلة أو المنفردة عن المعلومات التي تتطلبها الفقرة "١٤٩".

نظم الدولة

٤٣- على المنشأة إجراء محاسبة لنظام الدولة بنفس الطريقة كما هي بالنسبة لنظام أصحاب عمل متعددين (راجع الفقرات من "٣٢" إلى "٣٩")

٤٤- يتم وضع نظم الدولة بموجب التشريع لتغطية كافة المنشآت وتقوم بتشغيلها الحكومة أو جهة أخرى ليست خاضعة لسيطرة أو تأثير المنشأة المعدة للقوائم، وتوفر بعض النظم التي وضعتها المنشأة مزايا إجبارية تحل محل المزايا التي يتم - خلافاً لذلك - تغطيتها بموجب نظام الدولة ومزايا اختيارية إضافية، وهذه النظم لا تعتبر نظم دولة.

٤٥- تتصف نظم الدولة بأنها ميزة محددة أو اشتراك محدد بناء على التزام المنشأة بموجب النظام، ويتم تمويل العديد من نظم الدولة على أساس الدفعات المقسطة وتحدد الاشتراكات عند مستوى يتوقع أن يكون كافياً لدفع المزايا المطلوبة التي تستحق في نفس الفترة، ويتم دفع المزايا المستقبلية التي يتم الحصول عليها خلال الفترة الحالية من الاشتراكات المستقبلية، وبرغم ذلك ففي نظام الدولة لا يوجد على المنشأة التزام قانوني أو حكمي لدفع هذه المبالغ المستقبلية، فالتزامها الوحيد هو دفع الاشتراكات عندما تستحق.

المنافع المؤمن عليها

٤٦- يمكن للمنشأة دفع أقساط تأمين لتمويل نظام مزايا بعد انتهاء الخدمة، وعلى المنِشأة معاملة هذا النظام على أنه نظام اشتراكات محدد إلا إذا كانت المنشأة ستتحمل التزاماً قانونياً أو حكمياً (إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال النظام):

(أ) بدفع مزايا العاملين مباشرة عندما تصبح ***مستحقة.***

أ و(ب) دفع اشتراكات أخرى إذا كان المؤمن لا يقوم بدفع كافة مزايا العاملين المستقبلية المتعلقة بخدمة العاملين في الفترات الحالية والسابقة.
وإذا تحملت المنشأة هذا الالتزام القانوني أو الحكمي فإنه يجب على المنشأة معاملة النظام على أنه نظام مزايا محددة.

٤٧- المزايا المؤمن عليها بموجب عقد تأمين ليست بحاجة لأن يكون لها علاقة مباشرة أو تلقائية مع التزام المنِشأة بمزايا العاملين، وتكون نظم المزايا بعد انتهاء الخدمة التي تشتمل على عقود تأمين خاضعة لنفس التمييز بين المحاسبة والتمويل شأنها في ذلك شأن النظم الممولة الأخرى.

٤٨- عندما تقوم المنشأة بتمويل التزام مزايا بعد انتهاء الخدمة بالاشتراك في بوليصة تأمين تحتفظ المنِشأة بموجبها (إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال النظام أو من خلال آلية تحديد الأقساط المستقبلية أو من خلال علاقة تمثل طرفاً مع شركة التأمين) بالتزام قانوني أو حكمي فإن دفع الأقساط لا يرقى إلى اشتراكات محددة، ويتبع ذلك:

(أ) أن تقوم المنشأة بالمحاسبة عن بوليصة التأمين المؤهلة على أنها أصل للنظام (راجع الفقرة "٨").

و(ب) أن تقوم المنشأة بالاعتراف ببوالص التأمين الأخرى على انها حقوق تعويضية (إذا كانت البوالص تتفق مع الشروط الواردة بالفقرة "١١٦").

٤٩- عندما تكون بوليصة التأمين باسم مشارك محدد في النظام أو مجموعة مشاركين في النظام، ولا يوجد على المنشأة التزام قانوني أو حكمي لتغطية أية خسارة من البوليصة، عندئذ لا يكون هناك التزام على المنشأة لدفع مزايا للعاملين، ويتحمل المؤمن وحده مسئولية دفع المزايا، ويعتبر دفع الأقساط الثابتة بموجب هذه العقود في جوهره تسوية لالتزام مزايا العاملين وليس استثماراً لمواجهة الالتزام، وتبعاً لذلك لا يكون للمنشِأة أصل أو التزام، وعلى ذلك تعامل المنشأة هذه الاشتراكات على أنها دفعات لنظام اشتراك محدد.

مزايا بعد انتهاء الخدمة: نظم الاشتراك المحدد

٥٠- تعتبر محاسبة نظم الاشتراك المحدد سهلة وواضحة لأن التزام المنشأة المعدة للقوائم يتم تحديده حسب المبالغ التي سيتم الاشتراك بها لتلك الفترة، وتبعاً لذلك لا تتطلب افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام أو المصروف ولا يوجد احتمال لأي ربح أو خسارة اكتوارية، علاوة على ذلك يتم قياس الالتزامات على أساس غير مخصم إلا عندما لا تستحق بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العاملون بتقديم خدماتهم.

الاعتراف والقياس

٥١- ***عندما يقدم العامل خدمة لمنشأة خلال فترة يجب على المنشأة الاعتراف بالاشتراك المستحق الدفع لنظام الاشتراك المحدد مقابل تلك الخدمة:***

(أ) على أنه التزام (مصروف مستحق) بعد خصم أية اشتراكات تم دفعها بالفعل، وإذا زادت الاشتراكات التي تم دفعها بالفعل عن الاشتراكات المستحقة للخدمة قبل تاريخ الميزانية فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بتلك الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدماً) إلى الحد الذي تؤدى به الدفعة المقدمة على سبيل المثال إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

و (ب) على أنه مصروف إلا إذا تطلب أو سمح معيار محاسبة مصري آخر بإدخال الاشتراك في تكلفة أصل (راجع على سبيل المثال معيار المحاسبة المصري رقم (٢) –" المخزون" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – "الأصول الثابتة").

٥٢- ***عندما لا تستحق الاشتراكات في نظام اشتراك محدد بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العاملون بتقديم الخدمة فإنه يجب خصمها باستخدام سعر الخصم المحدد في الفقرة "٨٣".***

الإفصاح

٥٣- **على المنشأة الإفصاح عن المبلغ المعترف به كمصروف لنظم الاشتراك المحدد.**

٥٤- حسبما يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) – "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاشتراكات في نظام اشتراك محدد لكبار موظفي الإدارة.

المزايا بعد انتهاء الخدمة: نظم المزايا المحددة

٥٥- تعتمد محاسبة نظم المزايا المحددة على أساليب معقدة لأنها تتطلب افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام والمصروف، وهناك احتمال بأرباح أو خسائر اكتوارية، علاوة على ذلك يتم قياس الالتزامات على أساس مخصم لأنه يمكن تسويتها بعد عدة سنوات من قيام العاملين بتقديم خدماتهم.

الاعتراف والقياس

٥٦- من الممكن أن تكون نظم المزايا المحددة غير ممولة، كما يمكن أن تكون ممولة بشكل كامل أو جزئي من خلال دفع اشتراكات من المنشأة، وفي بعض الأحيان من العاملين، إلى منشأة أو صندوق منفصل قانوناً عن المنشأة المعدة للتقارير وتدفع مزايا العاملين منه، ولا يعتمد دفع المزايا الممولة عندما تصبح مستحقة فقط على المركز المالي وأداء الاستثمار للصندوق ولكن كذلك على قدرة المنشأة (و رغبتها) على تعويض أي عجز في أصول الصندوق، وعلى ذلك فإن المنشأة تقوم في واقع الأمر بالتعهد بالمخاطر الاكتوارية والاستثمارية المرتبطة بالنظام، وتبعاً لذلك لا يكون المصروف المعترف به لنظام مزايا محددة مساوياً بالضرورة لمبلغ الاشتراك المستحق للفترة.

٥٧- تشمل محاسبة المنشأة لنظم المزايا المحددة الخطوات التالية:

(أ) تحديد العجز أو الفائض عن طريق:

(١) استخدام الأساليب الاكتوارية لإجراء تقدير يعتمد عليه لمبلغ المزايا المكتسبة للعاملين مقابل خدمتهم في الفترات الحالية والسابقة (راجع الفقرات من "٦٧" إلى "٦٩")، وهذا يتطلب أن تقوم المنِشأة بتحديد مقدار الميزة التي تعود للفترات الحالية والسابقة (راجع الفقرات من "٧٠" إلى "٧٤") وعمل تقديرات (افتراضات اكتوارية) بشأن المتغيرات الديموغرافية (مثل معدل دوران العاملين ونسبة الوفيات) والمتغيرات المالية (مثل الزيادات المستقبلية في المرتبات والتكاليف الطبية) التي ستؤثر على تكلفة الميزة (راجع الفقرات من "٧٥" إلى "٩٨").

(٢) خصم تلك الميزة من أجل تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة وتكلفة الخدمة الحالية (راجع الفقرات من "٦٧" إلى "٦٩" ومن "٨٣" إلى "٨٦").

(٣)خصم القيمة العادلة لأي أصول للنظام (راجع الفقرات من "١١٣" إلى "١١٥") من القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة.

(ب) تحديد قيمة صافي التزام (أصل) المزايا المحددة باستخدام العجز أو الفائض الذي تم تحديده في (أ) بعد تعديله بأي آثار تحدد عدم تجاوز صافي أصل المزايا المحددة لقيمة سقف الأصل (راجع الفقرة "٦٤").

(ج) تحديد المبالغ التي سيتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر:

(١) تكلفة الخدمة الحالية (راجع الفقرات من "٧٠" إلى "٧٤ " والفقرة "١٢٢أ").

(٢) أية تكلفة عن الخدمات السابقة والمكاسب والخسائر من التسويات (راجع الفقرات من "٩٩" إلى "١١٢").

(٣) صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرات من "١٢٣" إلى "١٢٦")

(د) تحديد إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة والتي سيتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتضمنة:

(١) المكاسب والخسائر الاكتوارية (راجع الفقرتين "١٢٨" و"١٢٩").

و(٢) العائد على أصول النظام بعد خصم المبالغ التي تضمنها صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرة "١٣٠").

و(٣) أي تغيير في تأثير سقف الأصل (راجع الفقرة "٦٤") بعد خصم المبالغ التي تضمنها صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

وعندما يوجد لدى المنشأة أكثر من نظام للمزايا المحددة تقوم المنِشأة بتطبيق هذه الإجراءات لكل نظام ذي أهمية بشكل منفصل.

٥٨- على المنشأة تحديد القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة والقيمة العادلة لأية أصول للنظام بانتظام كامل بحيث لا تختلف المبالغ المعترف بها في القوائم المالية بصورة جوهرية عن المبالغ التي كان سيتم تحديدها في تاريخ نهاية الفترة المالية.

٥٩- يشجع هذا المعيار ولكنه لا يتطلب مشاركة خبير اكتوارى مؤهل في قياس كافة الالتزامات الجوهرية لمزايا بعد انتهاء الخدمة، ولأغراض عملية يمكن للمنشأة أن تطلب من خبير اكتوارى مؤهل إجراء تقييم مفصل للالتزام قبل تاريخ نهاية الفترة المالية، وبرغم ذلك يتم تحديث نتائج التقييم لأية معاملات جوهرية وللتغيرات الجوهرية الأخرى في الظروف (بما في ذلك التغيرات في أسعار السوق وأسعار الفائدة) حتى تاريخ نهاية الفترة المالية.

٦٠- في بعض الحالات قد توفر التقديرات والمعدلات والأساليب الحسابية المختصرة مبالغ تقريبية يعتمد عليها للحسابات المفصلة الموضحة في هذا المعيار.

محاسبة الالتزام الحكمي

٦١- على المنشأة حساب التزامها القانوني ليس فقط بموجب الأحكام الرسمية لنظام مزايا محددة ولكن كذلك أي التزام حكمي ينشأ من الأمور غير الرسمية المتعارف عليها بالمنشأة، وينشأ عن الأعراف غير الرسمية التزام حكمي حيث لا يوجد أمام المنشأة بديل فعلى سوى دفع مزايا العاملين، والمثال على الالتزام الحكمي هو عندما يسبب تغير الأعراف غير الرسمية للمنشأة ضرراً غير مقبول لعلاقتها مع العاملين.

٦٢- قد تسمح الأحكام الرسمية لنظام مزايا محددة للمنشأة بأن تقوم بإنهاء التزامها الناتج عن النظام، وبرغم ذلك يكون عادة من الصعب بالنسبة للمنشأة إلغاء نظام إذا أرادت الاحتفاظ بالعاملين، وعلى ذلك وفى ظل عدم وجود أدلة على عكس ذلك تفترض محاسبة المزايا بعد انتهاء الخدمة أن المنشأة التي تتعهد حالياً بهذه المزايا ستستمر في القيام بذلك على مدى العمر الوظيفي المتبقي للعاملين.

قائمة المركز المالي

٦٣- على المنشأة أن تعترف بالتزام (أصل) صافي المزايا المحددة في قائمة مركزها المالي.

٦٤- عندما يكون للمنشأة فائض في نظام المزايا المحددة فعليها قياس صافي أصل المزايا المحددة بأي مما يلي أيهما أقل:

(أ) الفائض في نظام المزايا المحددة.

و(ب) سقف الأصل باستخدام سعر الخصم كما هو مبين في فقرة "٨٣".

٦٥- قد ينشأ أصل حين يتم بشكل مفرط تمويل نظام مزايا محددة أو في حالات معينة حين يتم الاعتراف بالأرباح الاكتوارية، وفى هذه الحالات تعترف المنشأة بالأصل بسبب ما يلي:

(أ) لأن المنشأة تسيطر على مورد وهو المقدرة على استخدام الفائض لتوليد منافع مستقبلية.

و(ب) لأن تلك السيطرة نتيجة لأحداث سابقة (اشتراكات دفعتها المنشأة وخدمات قدمها العاملون).

و (ج) لأن المنافع الاقتصادية المستقبلية تتوفر للمنِشأة على شكل تخفيض في الاشتراكات المستقبلية أو استرداد نقدي إما بشكل مباشر للمنشأة أو بشكل غير مباشر لنظم أخرى تعاني من العجز.

الاعتراف والقياس: القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة وتكلفة الخدمة الحالية

٦٦- قد تتأثر التكلفة النهائية لنظام المزايا المحددة بعدة متغيرات مثل المرتبات النهائية ومعدل دوران العاملين والوفيات واتجاهات التكلفة الطبية، وبالنسبة لنظام ممول تتأثر تلك التكلفة بأرباح استثمار أصول النظام، وتعتبر التكلفة النهائية للنظام غير مؤكدة، ومن المحتمل أن يستمر عدم التأكد هذا على مدى فترة طويلة من الوقت، ولقياس القيمة الحالية لالتزامات مزايا بعد نهاية الخدمة وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بذلك من الضروري القيام بما يلي:

(أ) تطبيق أسلوب تقييم اكتوارى (راجع الفقرات من "٦٧" إلى "٦٩").

(ب) تحميل الميزة لفترات الخدمة (راجع الفقرات من "٧٠" إلى "٧٤")

(ج) عمل افتراضات اكتوارية (راجع الفقرات من "٧٥" إلى "٩٨").

أسلوب التقييم الاكتوارى

٦٧- على المنشأة استخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (The Projected Unit Credit Method) لتحديد القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة الخاصة بها وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بذلك، تكلفة الخدمة السابقة إذا انطبق ذلك.

٦٨- إن طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (أحياناً تعرف بأسلوب الميزة المستحقة مقسمة على الخدمة أو بأسلوب الميزة / سنوات الخدمة) ترى أن كل فترة خدمة تتسبب في نشوء وحدة إضافية من الميزة المستحقة (راجع الفقرات من "٧٠" إلى "٧٤") وتقيس كل وحدة بشكل منفصل لتكوين الالتزام النهائي (راجع الفقرات من "٧٥" إلى "٩٨").

مثال يوضح الفقرة "٦٨"

تستحق ميزة على شكل مبلغ مقطوع عند انتهاء الخدمة وتساوى ١% من المرتب النهائي لكل سنة من سنوات الخدمة، ومرتب السنة الأولى هو ١٠,٠٠٠ ويفترض أن يزيد بمقدار ٧% (مركب) كل سنة، وسعر الخصم المستعمل هو ١٠% في السنة، ويبين الجدول التالي كيف يتزايد الالتزام للعامل الذي يتوقع أن يترك الخدمة في نهاية السنة الخامسة على افتراض عدم وجود تغيرات في الافتراضات الاكتوارية، ولأغراض السهولة يتجاهل هذا المثال التعديل الإضافي اللازم لإظهار احتمال أن يترك العامل الخدمة في تاريخ مبكر أو تاريخ لاحق.

السنة	١	٢	٣	٤	٥
الميزة الخاصة لـ:					
- السنوات السابقة	صفر	١٣١	٢٦٢	٣٩٣	٥٢٤
- السنوات الحالية (١% من الراتب النهائي) ١% (١٠٠٠×١٠٧% مركب لمدة خمس سنوات)	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١	١٣١
- السنوات الحالية والسابقة	١٣١	٢٦٢	٣٩٣	٥٢٤	٦٥٥
الالتزام الأولى	-	٨٩	١٩٦	٣٢٤	٤٧٦
الفائدة بمقدار ١٠%	-	٩	٢٠	٣٣	٤٨
تكلفة الخدمة الحالية	٨٩	٩٨	١٠٨	١١٩	١٣١
الالتزام النهائي	٨٩	١٩٦	٣٢٤	٤٧٦	٦٥٥

ملاحظة:
١- الالتزام الأولى هو القيمة الحالية للميزة الخاصة بالسنوات السابقة
٢- تكلفة الخدمة الحالية هي القيمة الحالية للميزة الخاصة بالسنة الحالية
٣- الالتزام النهائي هو القيمة الحالية للميزة الخاصة بالسنوات الحالية والسابقة

٦٩- تقوم المنشأة بخصم التزامات المزايا ما بعد انتهاء الخدمة بكاملها حتى ولو استحق جزء من الالتزامات خلال (١٢) شهراً من تاريخ نهاية الفترة المالية.

تحميل الميزة لفترات الخدمة

٧٠- عند تحديد القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة لمنشأة وتكلفة الخدمة الحالية المتعلقة بها، وتحديد تكلفة الخدمة السابقة إذا انطبق ذلك، على المنشأة تحميل الميزة لفترات الخدمة بموجب صيغة نظام الميزة، على أنه إذا كانت خدمة العامل في سنوات لاحقة ستؤدى إلى مستوى ميزة أعلى بشكل جوهري من السنوات السابقة فإنه يجب على المنشأة تحميل الميزة على أساس القسط الثابت، وذلك ابتداءً من:

(أ) التاريخ الذي يؤدى فيه خدمة العامل لأول مرة إلى مبلغ مزايا بموجب النظام (سواء كانت المزايا مشروطة بمزيد من الخدمة أم لا)، وذلك حتى
(ب) التاريخ الذي لا يؤدى فيه مزيد من الخدمة للعامل إلى مزيد من مبلغ هام ومؤثر للمزايا بموجب النظام، عدا الزيادات الأخرى في المرتب.

٧١- تتطلب طريقة الوحدة الإضافية المقدرة أن تقوم المنشأة بتحميل الميزة للفترة الحالية (من أجل تحديد تكلفة الخدمة الحالية) والفترات الحالية والسابقة (من أجل تحديد القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة)، وتقوم المنِشـأة بتحميل المنفعة على الفترات التي ينشـأ فيها الالتزام لتقديم مزايا بعد انتهاء الخدمة، وينشـأ ذلك الالتزام عندما يقوم العاملون بتقديم الخدمات مقابل مزايا بعد انتهاء الخدمة والتي تتوقع المنشأة أن تدفعها في الفترات المالية المستقبلية، وتسمح الأساليب الاكتوارية للمنشأة بقياس ذلك الالتزام بدرجة يعتمد عليها لتبرير الاعتراف بالالتزام.

أمثلة توضح الفقرة "٧١"

(١) يقدم نظام مزايا محددة ميزة على شكل مبلغ مقطوع مقداره ١٠٠ يستحق الدفع عند التقاعد لكل سنة من سنوات الخدمة.

تحمل ميزة مقدارها ١٠٠ لكل سنة، وتكلفة الخدمة الحالية هي القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠، والقيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة هي القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠ مضروبة في عدد سنوات الخدمة حتى تاريخ نهاية الفترة المالية.

إذا كانت الميزة مستحقة الدفع فوراً عندما يترك العامل المنشأة فإن تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة تعكس التاريخ الذي يتوقع فيه أن يترك العامل الخدمة، وبسبب تأثير التخصيم فهي أقل من المبالغ التي كانت ستحدد لو أن العامل ترك الخدمة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

(٢) يقدم النظام معاشاً شهرياً مقداره ٠,٢% من المرتب النهائي لكل سنة من سنوات الخدمة، ويستحق المعاش الدفع من عمر ٦٥.

الميزة المساوية للقيمة الحالية في تاريخ التقاعد المتوقع لمعاش شهري مقداره ٠,٢% من المرتب النهائي المقدر المستحق الدفع ابتداءً من تاريخ التقاعد المتوقع حتى تاريخ الوفاة المتوقع تحمل لكل سنة من سنوات الخدمة، وتكلفة الخدمة الحالية هي القيمة الحالية لتلك الميزة، والقيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة هي القيمة الحالية لدفعات المعاش الشهري البالغة ٠,٢% من المرتب النهائي مضروباً في سنوات الخدمة حتى تاريخ نهاية الفترة المالية، ويتم تخصيم تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة لأن دفعات التقاعد تبدأ عند عمر ٦٥ سنة.

٧٢- ينشأ عن خدمة العامل التزام بموجب نظام مزايا محددة حتى ولو كانت المزايا مشروطة بالتوظيف المستقبلي (بمعنى آخر أنها غير مكتسبة)، وينشأ عن خدمة العامل قبل تاريخ الاستحقاق التزام حكمي لأنه يتم في تاريخ كل مركز مالي لاحق تخفيض مبلغ الخدمة المستقبلية التي يجب على العامل تقديمها قبل أن يصبح مستحقاً للميزة، وعند قياس المنشأة لالتزامها بالمزايا المحددة فإنها تأخذ في الاعتبار احتمال عدم تلبية بعض العاملين لأية متطلبات استحقاق، وبالمثل بالرغم من أن مزايا معينة بعد انتهاء الخدمة، مثال ذلك المزايا الطبية بعد انتهاء الخدمة تصبح مستحقة فقط إذا وقع حدث محدد عند إنهاء خدمة العامل فإنه ينشأ التزام عندما يقوم العامل بتقديم الخدمة التي توفر الاستحقاق للميزة إذا وقع الحدث المحدد، وتوقع وقوع الحدث المحدد سيؤثر على قياس الالتزام إلا أنه لا يحدد ما إذا كان الالتزام قائماً.

أمثلة توضح الفقرة "٧٢"

(١) يقوم نظام بدفع ميزة مقدارها ١٠٠ لكل سنة من سنوات الخدمة، وتستحق المزايا بعد عشر سنوات من الخدمة.

تحمل ميزة مقدارها ١٠٠ لكل سنة، وفى كل سنة من السنوات العشر الأولى تعكس تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية للالتزام احتمال عدم إكمال العامل مدة عشر سنوات من الخدمة.

(٢) يقوم نظام بدفع ميزة مقدارها ١٠٠ لكل سنة من سنوات الخدمة باستثناء الخدمة قبل سن ٢٥، وتستحق المزايا فوراً.

لا تحمل ميزة للخدمة قبل سن ٢٥ لأن الخدمة قبل ذلك التاريخ لا تؤدى إلى مزايا (مشروطة أو غير مشروطة)، وتحمل ميزة مقدارها ١٠٠ لكل سنة لاحقة.

٧٣- يتزايد الالتزام حتى التاريخ الذي لا يؤدى فيه مزيد من خدمة العامل إلى مبلغ هام ومؤثر لمزيد من المزايا، ولذلك تحمل الميزة بكاملها للفترات التي تنتهى في ذلك التاريخ أو قبله وتحمل الميزة لكل فترة محاسبية بموجب صيغة نظام المزايا، على أنه إذا كانت خدمة العاملين في السنوات اللاحقة ستؤدى إلى مستوى ميزة أعلى بصورة هامة ومؤثرة من السنوات السابقة، تقوم المنشأة بتحميل الميزة على أساس القسط الثابت حتى التاريخ الذي لا يؤدى فيه مزيد من خدمة العامل إلى مبلغ هام لمزيد من المزايا، ويرجع ذلك إلى أن خدمة العامل خلال الفترة بكاملها ستؤدى في النهاية إلى الميزة عند ذلك المستوى الأعلى.

أمثلة توضح الفقرة "٧٣"

(١) يقوم نظام بدفع ميزة على شكل مبلغ مقطوع مقداره ١٠٠٠ يستحق بعد عشر سنوات من الخدمة، ولا يوفر النظام مزيداً من المزايا للسنوات اللاحقة.

تحمل ميزة مقدارها ١٠٠ (١٠٠٠ مقسومة على ١٠) لكل سنة من السنوات العشر الأولى، وتعكس قيمة تكلفة الخدمة الحالية للسنوات العشر الأولى احتمال عدم إكمال العامل عشر سنوات من الخدمة، ولا تحمل ميزة للسنوات اللاحقة.

---

(٢) يقوم نظام بدفع ميزة تقاعد على شكل مبلغ مقطوع مقداره ٢٠٠٠ لجميع العاملين الذين لازالوا في الخدمة عند عمر ٥٥ بعد عشرين سنة من الخدمة أو الذين لازالوا في الخدمة عند عمر ٦٥ بغض النظر عن طول فترة خدمتهم.

بالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالعمل قبل عمر ٣٥ تؤدى الخدمة أولاً إلى مزايا بموجب النظام عند عمر ٣٥ (يمكن للعامل أن يترك الخدمة عند عمر ٣٠ والعودة عند عمر ٣٣ بدون تأثير على مبلغ أو توقيت المزايا)، وهذه المزايا مشروطة بمزيد من الخدمة، كذلك لا تؤدى الخدمة بعد عمر ٥٥

إلى مبلغ هام لمزيد من المزايا، وبالنسبة لهؤلاء العاملين تحمل المنشأة ميزة مقدارها ١٠٠ (٢٠٠٠ مقسومة على ٢٠) لكل سنة من عمر ٣٥ إلى عمر ٥٥.

وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بالعمل بين عمر ٣٥ وعمر ٤٥ لا تؤدى الخدمة لفترة تزيد عن عشرين سنة إلى مبلغ هام لمزيد من المزايا، وتحمل المنشأة لهؤلاء العاملين ميزة مقدارها ١٠٠ (٢٠٠٠ مقسومة على ٢٠) لكل سنة من السنوات العشرين الأولى.

بالنسبة لعامل التحق في سن ٥٥ فإن خدمته بعد ١٠ سنوات لن تؤدى إلى مبلغ هام لمزيد من المزايا، بالنسبة لهذا العامل تحمل المنشأة ٢٠٠ (٢٠٠٠ مقسومة على ١٠) لكل سنة من السنوات العشر الأولى.

بالنسبة لجميع العاملين تعكس تكلفة الخدمة الحالية والقيمة الحالية للالتزام احتمال عدم إكمال العامل فترة الخدمة اللازمة.

---

(٣) يقوم نظام العلاج الطبي بعد انتهاء الخدمة بتعويض ٤٠% من التكاليف الطبية للعامل بعد انتهاء الخدمة إذا ترك العامل الخدمة بعد أكثر من عشر سنوات وأقل من عشرين سنة، و٥٠% من هذه التكاليف إذا ترك العامل الخدمة بعد عشرين سنة من الخدمة أو أكثر.

بموجب صيغة نظام المزايا تحمل المنشأة ٤% من القيمة الحالية للتكاليف الطبية المتوقعة (٤٠% مقسومة على ١٠) لكل سنة من السنوات العشر الأولى و١% (١٠% مقسومة على ١٠) لكل سنة من السنوات العشر الثانية، وتعكس تكلفة الخدمة الحالية في كل سنة احتمال عدم إكمال العامل الفترة اللازمة للخدمة ليحصل على جزء من المزايا أو كلها، وبالنسبة للعاملين الذين يتوقع أن يتركوا الخدمة خلال عشر سنوات لا تحمل لهم أية ميزة.

(٤) يقوم نظام العلاج الطبي بعد انتهاء الخدمة بتعويض ١٠% من التكاليف الطبية بعد انتهاء الخدمة إذا ترك العامل الخدمة بعد أكثر من عشر سنوات وأقل من عشرين سنة من الخدمة ٥٠% من تلك التكاليف إذا ترك العامل الخدمة بعد ٢٠ سنة أو أكثر من الخدمة.

تؤدى الخدمة في السنوات اللاحقة إلى مستوى مزايا أعلى بصورة هامة من السنوات السابقة، ولذلك فإنه بالنسبة للعاملين الذين يتوقع أن يتركوا الخدمة بعد عشرين سنة أو أكثر تحمل المنشأة الميزة على أساس القسط الثابت بموجب الفقرة "٦٨" ولا تؤدى الخدمة لما يزيد عن عشرين سنة إلى مبلغ جوهري لمزيد من المزايا، وعلى ذلك تكون الميزة التي تحمل إلى كل سنة من السنوات العشرين الأولى ٢,٥% من القيمة الحالية للتكاليف الطبية المتوقعة (٥٠% مقسومة على ٢٠).

بالنسبة للعاملين الذين يتوقع أن يتركوا الخدمة فيما بين عشر سنوات وعشرين سنة تكون الميزة الخاصة بكل سنة من السنوات العشر الأولى ١% من القيمة الحالية للتكاليف الطبية المتوقعة، ولا تحمل لهؤلاء العاملين أية ميزة بالنسبة للخدمة بين نهاية السنة العاشرة والتاريخ المقدر لترك الخدمة.

بالنسبة للعاملين الذين يتوقع أن يتركوا الخدمة خلال عشر سنوات لا تحمل لهم أية ميزة.

٧٤- عندما يكون مبلغ الميزة نسبة ثابتة من المرتب النهائي لكل سنة من سنوات الخدمة تؤثر الزيادات المستقبلية في المرتب على المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام القائم للخدمة قبل تاريخ الميزانية، إلا أنها لا تخلق التزاما إضافياً ولذلك:

(أ) لغرض الفقرة "٧٠(ب)" لا تؤدى الزيادات في المرتب إلى مزيد من المزايا بالرغم من أن مبلغ المزايا يعتمد على المرتب النهائي.

و (ب) يكون مبلغ الميزة المحمل لكل فترة هو نسبة ثابتة من المرتب الذي ترتبط به الميزة.

مثال يوضح الفقرة "٧٤"

يستحق العاملون ميزة مقدارها ٣% من المرتب النهائي لكل سنة من سنوات الخدمة قبل عمر ٥٥.

تحمل ميزة مقدارها ٣% من المرتب النهائي المقدر لكل سنة حتى عمر ٥٥، وهذا هو التاريخ الذي لا يؤدى فيه مزيد من الخدمة إلى مبلغ هام لمزيد من المزايا بموجب النظام، ولا تحمل أية ميزة إلى الخدمة بعد ذلك العمر.

الافتراضات الاكتوارية

٧٥- يجب أن تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة ومتسقة مع بعضها.

٧٦- الافتراضات الاكتوارية هي أفضل تقديرات تعدها المنشأة للمتغيرات التي ستحدد التكلفة النهائية للمزايا بعد انتهاء الخدمة، وتشمل الافتراضات الاكتوارية:

(أ) الافتراضات الديموغرافية بشأن الخصائص المستقبلية للعاملين الحاليين والسابقين (ومن يعولونهم) المستحقين للمزايا، وتتناول الافتراضات الديموغرافية أموراً مثل:

(١) الوفيات أثناء فترة الخدمة وبعد انتهائها.

و (٢) معدل دوران العاملين والعجز والتقاعد المبكر.

و (٣) نسبة الأعضاء في النظام مع من يعولونهم الذين يستحقون المزايا.

و (٤) معدلات المطالبات بموجب النظم الطبية.

و(ب) الافتراضات المالية التي تتناول بنوداً مثل:

(١) سعر الخصم (راجع الفقرات من "٨٣" إلى ٨٦").

و(٢) المرتب المستقبلي ومستويات المزايا (راجع الفقرات من "٨٧" إلى"٩٥").

و(٣) في حالة المزايا الطبية، التكاليف الطبية المستقبلية بما في ذلك وحيث يكون ذلك هاماً تكلفة إدارة المطالبات ودفعات الميزة (راجع الفقرات من "٩٦" إلى "٩٨").

و (٤) الضرائب المستحقة على النظام على الاشتراكات المتعلقة بالخدمة ما قبل تاريخ انتهاء الفترة المالية أو على المزايا الناجمة عن هذه الخدمة.

٧٧- تكون الافتراضات الاكتوارية غير متحيزة إذا كانت غير حذرة أو متحفظة بشكل مبالغ فيه.

٧٨- تكون الافتراضات الاكتوارية متفقة مع بعضها البعض إذا كانت تعكس العلاقة الاقتصادية بين عوامل مثل التضخم ومعدلات الزيادة في المرتبات والعائد على أصول النظام ومعدلات الخصم، فعلى سبيل المثال كافة الافتراضات التي تعتمد على مستوى تضخم معين (مثل الافتراضات الخاصة بأسعار الفائدة والزيادات في المرتبات والمزايا) في أية فترة مستقبلية معينة تفرض نفس مستوى التضخم في تلك الفترة.

٧٩- تحدد المنشأة سعر الخصم والافتراضات المالية الأخرى من الناحية القياسية (النمطية) إلا إذا كانت التقديرات من الناحية الفعلية (معدلة حسب التضخم) يعتمد عليها أكثر، مثال ذلك عندما تكون الميزة مرتبطة بمؤشر وتوجد سوق واسعة للسندات المرتبطة بمؤشر لنفس العملة والفترة.

٨٠- يجب أن تكون الافتراضات المالية مبنية على توقعات السوق في تاريخ نهاية الفترة المالية للفترة التي سيتم على مداها تسوية الالتزامات.

الافتراضات الاكتوارية: معدل الوفيات

٨١- على المنشأة أن تحدد الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات لديها بالرجوع إلى أفضل تقدير لمعدل وفيات أعضاء النظام سواء أثناء وبعد التوظيف.

٨٢- من أجل تقدير التكلفة الكلية للمزايا تأخذ المنشأة في اعتبارها التغير المتوقع في معدل الوفيات فتقوم على سبيل المثال بتحديث جدول الوفيات النمطية بالتحسن المتوقع في معدل الوفيات.

الافتراضات الاكتوارية: سعر الخصم

٨٣- يجب تحديد السعر المستخدم لخصم التزامات الميزة بعد نهاية الخدمة (الممولة وغير الممولة) بالرجوع إلى عوائد السوق في تاريخ نهاية الفترة المالية على سندات الشركات عالية التصنيف، أو على عوائد السوق (في تاريخ نهاية الفترة المالية) على السندات الحكومية، ويجب أن تكون عملة وفترة سندات الشركات أو السندات الحكومية متسقة مع العملة والفترة المقدرة لالتزامات مزايا بعد انتهاء الخدمة.

٨٤- أحد الافتراضات الاكتوارية التي لها تأثير جوهري هو سعر الخصم، ويعكس سعر الخصم القيمة الزمنية للنقود، ولكنه لا يعكس المخاطرة الاكتوارية أو الاستثمارية، إضافة إلى ذلك لا يعكس سعر الخصم مخاطرة الائتمان الخاصة بالمنشأة التي يتحملها دائنو المنِشأة، كما أنه لا يعكس مخاطرة احتمال اختلاف الخبرة المستقبلية عن الافتراضات الاكتوارية.

٨٥- يعكس سعر الخصم التوقيت المقدر لدفعات المزايا، ومن ناحية عملية تحقق المنشأة ذلك عادة بتطبيق معدل المتوسط المرجح لسعر خصم مفرد يعكس التوقيت والمبلغ المقدرين لدفعات المزايا والعملة التي سيتم دفع المزايا بها.

٨٦- في بعض الحالات قد لا توجد سوق واسعة لسندات ذات استحقاق طويل الأجل كاف ليتناسب مع الاستحقاق المقدر لكافة دفعات المزايا، وفى هذه الحالات تستخدم المنشأة أسعار السوق الجارية للفترة المناسبة لخصم الدفعات ذات الأجر الأقصر وتقدر سعر الخصم للاستحقاقات الأطول أجلاً باستنتاج أسعار السوق الجارية حسب منحنى العائد، ومن غير المحتمل أن يكون إجمالي القيمة الحالية لالتزامات مزايا محددة حساساً بشكل خاص لسعر الخصم المطبق على جزء المزايا المستحق الدفع بعد الاستحقاق النهائي لسندات الشركات أو السندات الحكومية المتوفرة.

الافتراضات الاكتوارية: تكاليف المرتبات والمزايا والرعاية الطبية

٨٧- يتم قياس التزامات المزايا بعد انتهاء الخدمة على أساس يعكس ما يلي:

(أ) الزيادات المستقبلية المقدرة في المرتبات.

و (ب) المزايا المنكورة في أحكام النظام (أو الناجمة من أي التزام حكمي يتعدى هذه الأحكام) في تاريخ نهاية الفترة المالية.

و (ج) التغيرات المستقبلية المقدرة في مستوى أية مزايا للدولة التي تؤثر على المزايا المستحقة بموجب نظام مزايا محددة وذلك فقط عند حدوث أي من الآتي:

(١) إذا تمت هذه التغيرات قبل تاريخ نهاية الفترة المالية.

أو (٢) إذا دلت البيانات التاريخية أو أية أدلة أخرى يعتمد عليها على أن مزايا الدولة هذه ستتغير بأسلوب يمكن التنبؤ به، مثل أن تتفق مع التغيرات المستقبلية في المستويات العامة للأسعار أو المستويات العامة للمرتبات.

و (د) تأثير أي تحديد لحصة صاحب العمل في تكلفة المزايا المستقبلية.

و (هـ) المساهمات التي يقدمها العاملون أو الأطراف الثالثة والتي تخفض التكلفة النهائية لتلك المزايا بالنسبة للمنشأة.

٨٨- إذا تطلبت الأحكام الرسمية للنظام (أو التزام حكمي يتعدى هذه الأحكام) أن تقوم المنشأة بتغيير المزايا في الفترات المستقبلية فإن قياس الالتزام يعكس هذه التغيرات، وتكون الحالة هكذا على سبيل المثال إذا:

(أ) كان للمنشأة تاريخ سابق لزيادة المزايا، على سبيل المثال لتخفيف آثار التضخم ولا توجد دلالة على أن هذه الأعراف ستتغير في المستقبل.

أو (ب) تم الاعتراف بالأرباح الاكتوارية في السابق في القوائم المالية، ووجب على المنشأة إما بناء على الأحكام الرسمية للنظام (أو التزام حكمي يتعدى هذه الأحكام) أو تشريع استخدام أي فائض في النظام لمنفعة المشاركين في النظام (راجع الفقرة "١٠٨(ج)").

أو (ج) تختلف المزايا كرد فعل للأداء المستهدف أو سمات أخرى. فمثلاً قد تنص شروط النظام على أنه سيدفع مزايا مخفضة أو قد تتطلب اشتراكات إضافية من العاملين في حالة كانت أصول النظام غير كافية. ويعكس قياس الالتزام أفضل تقدير لتأثير الأداء المستهدف أو السمات الأخرى.

٨٩- لا تعكس الافتراضات الاكتوارية التغيرات المستقبلية في المزايا التي هي ليست واردة في الشروط الرسمية للنظام (أو التزاماً حكمياً) في تاريخ نهاية الفترة المالية، مثل هذه التغيرات ينتج عنها:

(أ) تكلفة الخدمة السابقة إلى المدى الذي تتغير به مزايا الخدمة قبل التغيير.

و(ب) تكلفة الخدمة الحالية للفترات بعد التغيير إلى المدى الذي تتغير به مزايا الخدمة بعد التغيير.

٩٠- تأخذ تقديرات الزيادات المستقبلية في المرتبات في الاعتبار التضخم والأقدمية والترقيات والعوامل الأخرى ذات الصلة مثل العرض والطلب في سوق التوظيف.

٩١- تحدد بعض أنظمة المزايا المحددة الاشتراكات المطلوب من المنشأة دفعها. وتأخذ التكلفة النهائية للمزايا في حسابها أثر ذلك التحديد للاشتراكات. ويحسب تأثير هذا التحديد خلال أي من الأعمار التالية أيهما أقصر:

(أ) العمر المقدر للمنشأة.

و(ب) العمر المقدر للنظام.

٩٢- تتطلب بعض نظم المزايا المحددة من العاملين أو أطراف ثالثة المساهمة في تكاليف النظام. وتخفض مساهمات العاملين من تكاليف المزايا بالنسبة للمنشأة. وتنظر المنشأة فيما إذا كانت مساهمات الأطراف الثالثة تخفض من تكاليف المزايا بالنسبة للمنشأة، أو تكون عبارة عن حقوق تعويض كما هو موضح في الفقرة "١١٦". وتكون مساهمات العاملين أو الأطراف الثالثة إما مبينة في البنود الرسمية للنظام (أو تنشأ من التزام حكمي يتجاوز نطاق تلك البنود) أو تكون اختيارية. وتخفض المساهمات الاختيارية للعاملين أو الأطراف الثالثة من تكلفة الخدمة عند دفع هذه المساهمات في النظام.

٩٣- تؤدى مساهمات العاملين أو الأطراف الثالثة الواردة في البنود الرسمية للنظام إلى تخفيض تكلفة الخدمة (إذا كانت مرتبطة بالخدمة) أو تؤثر على قيمة إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (إذا كانت غير مرتبطة بالخدمة). مثلاً إذا كانت المساهمات غير المرتبطة بالخدمة مطلوبة لتقليل العجز الناشئ من الخسائر في أصول النظام أو الخسائر الاكتوارية. وإذا كانت مساهمات العاملين أو الأطراف الثالثة ترتبط بالخدمة، تخفض هذه المساهمات تكلفة الخدمة كالتالي:

(أ) إذا كان مبلغ المساهمات يعتمد على عدد سنوات الخدمة، تقوم المنشأة بتوزيع المساهمات على فترات الخدمة باستخدام نفس طريقة التوزيع المطلوبة وفقاً للفقرة "٧٠" لإجمالي المزايا (أي إما باستخدام معادلة النظام للمساهمة أو بطريقة القسط الثابت).

أو (ب) إذا كان مبلغ المساهمات مستقل عن عدد سنوات الخدمة، يسمح للمنشأة بالاعتراف بهذه المساهمات كتخفيض لتكلفة الخدمة في الفترة التي يتم فيها تقديم تلك الخدمة. تتضمن أمثلة المساهمات المستقلة عن عدد سنوات الخدمة تلك التي تمثل نسبة ثابتة من راتب الموظفين، أو مبلغ ثابت على مدار فترة الخدمة، أو بالاعتماد على عمر الموظف.

الفقرة "أ١" تقدم دليل للتطبيق.

٩٤- ينتج عن التغيرات في مساهمات العاملين أو الأطراف الثالثة فيما يتعلق بفترات الخدمة وفقاً للفقرة "٩٣(أ)":

إما (أ) تكلفة للخدمة الحالية والسابقة (في حال لم تكن التغيرات في مساهمات العاملين واردة في البنود الرسمية للنظام ولا تنشأ عن التزام حكمي).

أو (ب) أرباح أو خسائر اكتوارية (إذا كانت التغيرات في مساهمات العاملين واردة في البنود الرسمية للنظام أو تنشأ عن التزام حكمي).

٩٥- بعض المزايا بعد انتهاء الخدمة مرتبطة بمتغيرات مثل مستوى مزايا التقاعد للدولة أو العناية الطبية للدولة، ويعكس قياس المزايا أفضل تقدير لتلك المتغيرات بناء على البيانات التاريخية والأدلة الأخرى التي يعتمد عليها.

٩٦- يجب أن تأخذ الافتراضات الخاصة بالعناية الطبية في الاعتبار التغيرات المستقبلية المقدرة في تكلفة الخدمات الطبية الناجمة عن كل من التضخم والتغيرات المحددة في التكاليف الطبية.

٩٧- يتطلب قياس المزايا الطبية بعد انتهاء الخدمة افتراضات بشأن مستوى وتكرار المطالبات المستقبلية وتكلفة تلبية هذه المطالبات، وتقوم المنشأة بتقدير التكاليف الطبية المستقبلية بناء على البيانات التاريخية الخاصة بالخبرة الذاتية للمنشأة مؤيدة - حيث يكون ذلك ضرورياً - بالبيانات التاريخية من المنشآت الأخرى وشركات التأمين وشركات الخدمة الطبية والمصادر الأخرى، وتأخذ التقديرات المستقبلية للخدمات الطبية في الاعتبار أثر التقدم التقني والتغيرات في استخدام الرعاية الصحية أو أنماط تقديمها والتغيرات في الوضع الصحي للمشاركين في النظام.

٩٨- أن مستوى وتكرار المطالبات له حساسية بشكل خاص للعمر والحالة الصحية وجنس العاملين (ومن يعولونهم)، وقد يكون له حساسية لعوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي، ولذلك يتم تعديل البيانات التاريخية إلى الحد الذي يختلف فيه المزيج الديموغرافي للسكان عن مزيج السكان المستخدم كأسس للبيانات التاريخية، ويتم كذلك تعديلها حيث توجد أدلة يعتمد عليها في أن الاتجاهات التاريخية لن تستمر.

تكلفة الخدمة السابقة وأرباح أو خسائر التسوية

٩٩- عند تحديد تكلفة الخدمة السابقة أو أرباح أو خسائر التسوية، تعيد المنشأة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة باستخدام القيمة العادلة الحالية لأصول النظام والافتراضات الاكتوارية الحالية (بما في ذلك أسعار الفائدة السوقية الحالية وأسعار السوق الحالية الأخرى) التي تعكس:
(أ) المزايا المقدمة وفقاً للنظام وأصول النظام قبل تعديله أو تقليصه أو تسويته.
و (ب) المزايا المقدمة وفقاً للنظام وأصول النظام بعد تعديله أو تقليصه أو تسويته.

١٠٠- لا تحتاج المنشأة إلى التمييز بين تكلفة الخدمة السابقة الناتجة عن تعديل النظام وتكلفة الخدمة السابقة الناتجة عن التقليص وأرباح أو خسائر في التسوية في حال حدوث تلك المعاملات جنباً الي جنب. وفي بعض الحالات، يحدث تعديل النظام قبل التسوية، مثلاً عندما تغير المنشأة المزايا وفقاً للنظام وتقوم بتسوية المزايا المعدلة في وقت لاحق. وفي تلك الحالات، تعترف المنشأة بتكلفة الخدمة السابقة قبل حصول أية أرباح أو خسائر من التسوية.

١٠١- تحدث التسوية جنباً إلى جنب مع عملية تعديل وتقليص النظام في حال تم إنهاء النظام وكانت النتيجة تسوية الالتزام وإلغاء النظام. ومع ذلك، لا يعد إنهاء النظام هي عملية تسوية في حال تم استبدال النظام بنظام جديد يقدم نفس المزايا من حيث المضمون.

١٠١أ- عند حدوث تعديل أو تقليص أو تسوية للنظام، يجب على المنشأة قياس والاعتراف بأي تكلفة خدمة سابقة، أو مكسب أو خسارة من التسوية، وفقاً للفقرات "٩٩" إلى "١٠١" والفقرات "١٠٢" إلى "١١٢". عند القيام بذلك، يجب على المنشأة ألا تأخذ تأثير سقف الأصل في الاعتبار. يجب عندها أن تحدد المنشأة أثر سقف الأصل بعد تعديل أو تقليص أو تسوية النظام وأن تعترف بأي تغير في هذا الأثر وفقاً للفقرة "٥٧(د)".

تكلفة الخدمة السابقة

١٠٢- تكلفة الخدمة السابقة هي التغير في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة الناتج عن تعديل أو تقليص النظام.

١٠٣- تعترف المنشاة بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أحد التواريخ التالية – أيهما يأتي أولاً:

(أ) عندما يحدث تعديل أو تقليص للنظام.

و(ب) عندما تعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) أو مزايا نهاية الخدمة (راجع الفقرة "١٦٥").

١٠٤- يحدث تعديل النظام عندما تقدم المنشـأة أو تسـحب نظام المنافع المحددة أو تغير المزايا مستحقة الدفع وفقاً لنظام المزايا المحددة القائم.

١٠٥- يحدث التقليص عندما تخفض المنشـأة بشكل كبير من عدد العاملين الذين يغطيهم النظام. وقد تنشـأ عمليات التقليص من حدث عارض، مثل اغلاق مصـنع ما أو أيقاف عملية معينة ـوإنهاء أو تعليق نظم معينة.

١٠٦- قد تكون تكلفة الخدمة السابقة إما إيجابية (عندما يتم تقديم المزايا أو تغييرها بحيث ترتفع القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة) أو سـلبية (عندما يتم سـحب المزايا أو تغييرها بحيث تنخفض القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة).

١٠٧- عندما تقوم المنشـأة بتخفيض مزايا معينة مستحقة بموجب نظام مزايا محددة قائمة، وفي نفس الوقت تزيد المنافع الأخرى المسـتحقة بموجب النظام لنفس العاملين فإن المنشـأة تعامل التغير على أنه التغير الوحيد.

١٠٨- تستثني تكلفة الخدمة السابقة ما يلي:

(أ) أثر الفروق بين زيادات المرتبات الفعلية والمفترضة سابقًا على الالتزام بدفع مزايا الخدمة للسنوات السابقة (لا توجد تكلفة خدمة سابقة لأن الافتراضات الاكتوارية تسمح بالمرتبات المتوقعة).

و(ب) التقديرات الأقل والأكثر للزيادات المفترضة في المرتبات التقاعدية حين يوجد على المنشأة التزام حكمي لمنح هذه الزيادات (لا توجد تكلفة خدمة سابقة لأن الافتراضات الاكتوارية تسمح بهذه الزيادات).

و (ج) تقديرات التحسينات في المزايا التي تنجم عن الأرباح الاكتوارية التي تم الاعتراف بها في السابق في القوائم المالية إذا أجبرت المنشأة إما من خلال الأحكام الرسمية للنظام (أو التزام حكمي خارج هذه الأحكام) أو تشريع على استخدام أي فائض في النظام لمنفعة المشاركين في النظام حتى ولو لم تمنح بعد الزيادة في الميزة رسميًا (الزيادة الناجمة في الالتزام هي خسارة اكتوارية وليست تكلفة خدمة سابقة، راجع الفقرة "٨٥(ب)").

و (د) الزيادة في المزايا المكتسبة حينما يستوفى العاملون متطلبات الاستحقاق (راجع الفقرة "٧٢") ـ في ظل عدم وجود مزايا جديدة أو محسنة ـ (لا توجد تكلفة خدمة سابقة لأن التكلفة المقدرة للمزايا تم الاعتراف بها على أنها تكلفة خدمة حالية عندما تم تقديم الخدمة).

مكاسب أو خسائر التسوية

١٠٩- تنتج مكاسب أو خسائر التسوية عن الفرق بين :

(أ) القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة الذي يتم تسويته، حسبما يتم تحديدها في تاريخ التسوية.

و(ب) سعر التسوية بما في ذلك أي أصول نظام منقولة وأى دفعات تقوم بها المنشأة مباشرة فيما يتصل بالتسوية.

١١٠- تعترف المنشأة بمكاسب أو خسائر التسوية لنظام المزايا المحددة عندما تقع التسوية.

١١١- تقع التسوية عندما تدخل المنشأة في معاملة تلغى جميع الالتزامات القانونية أو الحكمية الإضافية لبعض أو جميع المزايا المقدمة وفقاً لنظام المزايا المحددة (عدا عن دفع المزايا إلى، أو بالنيابة عن، العاملين وفقاً لبنود النظام والمشمولة في الافتراضات الاكتوارية). على سبيل المثال، يعتبر نقل الالتزامات الهامة لصاحب العمل لمرة واحدة وفقاً للنظام إلى شركة تأمين من خلال شراء بوليصة تأمين هي عملية تسوية، في حين لا تعتبر عملية تسوية الدفعة النقدية المقطوعة وفقاً لبنود النظام والمقدمة إلى المشاركين في النظام مقابل حقوقهم في استلام مزايا ما بعد التوظيف المحددة أنها عملية تسوية.

١١٢- في بعض الحالات، يكون لدى المنشأة بوليصة تأمين لتمويل بعض أو جميع مزايا العاملين المتعلقة بخدمة العامل في الفترات الحالية والسابقة. ولا يعد امتلاك تلك البوليصة عملية تسوية إذا احتفظت المنشأة بالتزام قانوني أو حكمى (راجع الفقرة "٤٦") لدفع مبالغ إضافية إذا لم تدفع شركة التأمين مزايا العاملين المحددة في بوليصة التأمين. وتتناول الفقرات من "١١٦" إلى "١١٩" قياس حقوق الاستعاضة والاعتراف بها وفقاً لبوالص التأمين التي لا تعد أصولاً للنظام.

الاعتراف والقياس: أصول النظام

القيمة العادلة لأصول النظام

١١٣- يتم خصم القيمة العادلة لأصول أى نظام من القيمة الحالية عن التزام المزايا المحددة عند تحديد العجز أو الفائض.

١١٤- لا تدخل ضمن أصول النظام الاشتراكات غير المدفوعة المستحقة على المنشأة للصندوق وكذلك أية أدوات مالية غير قابلة للتحويل تصدرها المنشأة ويحتفظ بها الصندوق، ويتم تخفيض أصول النظام بأية التزامات للصندوق لا تتعلق بمزايا العاملين مثل الموردون والدائنون الآخرون والالتزامات التي تنشأ عن أدوات مالية مشتقة.

١١٥- عندما تشمل أصول النظام بوالص تأمين مؤهلة تتوافق بالضبط مع مبلغ وتوقيت بعض أو كل المزايا المستحقة فإن القيمة العادلة لبوالص التأمين تلك تعتبر هي القيمة الحالية للالتزامات ذات الصلة (تخضع لأي تخفيض مطلوب إذا كانت المبالغ المستحقة بموجب بوالص التأمين غير قابلة للاسترداد بالكامل).

التعويضات

١١٦- عندما، وفقط عندما، يكون من المؤكد فعلياً بأن طرف آخر سوف يعوض بعض أو جميع النفقات المطلوبة لتسوية التزام المزايا المحددة، يكون على المنشأة :
(أ) الاعتراف بحقها في التعويض كأصل منفصل وتقيس المنشأة الأصل بالقيمة العادلة.
(ب) فصل التغيرات في القيمة العادلة لحقها في التعويض والاعتراف به بنفس الطريقة المتبعة فيما يخص التغيرات في القيمة العادلة لأصول النظام (راجع الفقرتين "١٢٤" و"١٢٥"). وقد يتم الاعتراف بمكونات تكلفة المزايا المحددة وفقاً للفقرة "١٢٠" مطروحاً منها المبالغ المتعلقة بالتغيرات في المبلغ المسجل لحق التعويض.

١١٧- في بعض الأحيان تستطيع المنشأة أن تبحث عن طرف آخر. على سبيل المثال، شركة تأمين لسداد جزء أو جميع النفقات المطلوبة لتسوية التزام مزايا محددة، وتعد بوالص التأمين المؤهلة حسب التعريف الوارد في الفقرة "٨" أصولاً للنظام، وتحاسب المنشأة عن بوالص التأمين المؤهلة بنفس الطريقة التي تحاسب بها عن الأصول الأخرى للنظام ولا تطبق الفقرة "١١٦" (راجع الفقرات من "٤٦" إلى "٤٩" وفقرة "١١٥").

١١٨- عندما تكون بوليصة التأمين غير مؤهلة فإنها لا تعد ضمن أصول النظام. وتتناول الفقرة "١١٦" هذه الحالات حيث تعترف المنشأة بحقها في التعويض طبقاً لبوليصة التأمين كأصل منفصل وليس كالتزام عند تحديد التزام المزايا المحددة المعترف به.و تتطلب الفقرة "١٤٠(ب)" أن تقوم المنشأة بالإفصاح في بيان موجز عن الارتباط بين حق التعويض والالتزام المرتبط بذلك.

١١٩- إذا نشأ الحق في التعويض طبقاً لبوليصة تأمين تتطابق تماماً مع قيمة وتوقيت المزايا مستحقة السداد طبقاً لنظام مزايا محددة فإن القيمة العادلة لحق التعويض تعتبر القيمة الحالية للالتزام المرتبط بذلك (ويخضع ذلك لأى تخفيض يطلب في حالة عدم إمكانية استرداد التعويض بالكامل).

مكونات تكلفة المزايا المحددة

١٢٠- تعترف المنشأة بمكونات تكلفة المزايا المحددة، باستثناء تلك التكلفة التي تتطلب فيها معايير المحاسبة المصرية الأخرى أو تسمح بدمجها في تكلفة الأصل على النحو التالى:
(أ) تكلفة الخدمة (راجع الفقرات من "٦٦" إلى "١١٢" والفقرة "١٢٢أ") في الأرباح أو الخسائر.
و(ب) صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرات من "١٢٣" إلى "١٢٦" في الأرباح أو الخسائر.
و(ج) عمليات إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرات من "١٢٧" إلى "١٣٠") في الدخل الشامل الآخر.

١٢١- تتطلب بعض معايير المحاسبة المصرية الأخرى دمج بعض تكاليف مزايا العاملين ضمن تكلفة الأصول مثل المخزون والأصول الثابتة (راجع معيار المحاسبة المصري رقم (٢) ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠). وتتضمن أية تكاليف لمزايا ما بعد انتهاء الخدمة المثبتة في تكلفة تلك الأصول النسبة الملائمة للمكونات الواردة في الفقرة "١٢٠" أعلاه.

١٢٢- ينبغي عدم إعادة تبويب عمليات إعادة قياس صـــافي التزام (أصـــل) المزايا المحددة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر في الفترة اللاحقة.

تكلفة الخدمة الحالية

١٢٢أ- على المنشأة تحديد تكلفة الخدمة الحالية باستخدام افتراضات اكتوارية يتم تحديدها في بداية الفترة المالية السنوية. ومع ذلك، إذا كانت المنشأة تعيد قياس صافي التزام (أصل) نظام المزايا وفقاً للفقرة "٩٩"، يجب على المنشأة تحديد تكلفة الخدمة الحالية لباقي الفترة المالية السنوية بعد التعديل أو التقليص أو التسوية باستخدام الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لإعادة قياس صافي التزام (أصل) نظام المزايا المحددة وفقاً للفقرة "٩٩(ب)".

صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة

١٢٣- على المنشأة تحديد صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة عن طريق ضرب صافي التزام (أصل) المزايا المحددة بمعدل الخصم الوارد في الفقرة "٨٣".

١٢٣أ- على المنشأة عند تحديد صافي الفائدة وفقاً للفقرة "١٢٣" أن تستخدم صافي التزام (أصل) نظام المزايا المحددة ومعدل الخصم المحدد في بداية الفترة المالية السنوية. ومع ذلك، إذا كانت المنشأة تعيد قياس صافي التزام (أصل) نظام المزايا المحددة وفقاً للفقرة "٩٩"، يجب على المنشأة تحديد صافي الفائدة لباقي الفترة المالية السنوية بعد التعديل أو التقليص أو التسوية باستخدام:

(أ) صافي التزام (أصل) المزايا المحددة الذي يتم تحديده ،فقاً للفقرة "٩٩(ب)".

و(ب) معدل الخصم المستخدم في إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة وفقاً للفقرة "٩٩(ب)".

عند تطبيق الفقرة "١٢٣أ"، يجب على المنشأة أيضاً أن تأخذ في حسابها أي تغيرات في صافي التزام (أصل) المزايا المحددة خلال الفترة نتيجة الاشتراكات أو مدفوعات المزايا.

١٢٤- يمكن أن ينظر إلى صافي الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة بأنها تشتمل على دخل الفائدة على أصـــول النظام وتكلفة الفائدة على التزام المزايا المحددة والفائدة على تأثير سقف الأصل المذكور في الفقرة "٦٤".

١٢٥- يكون دخل الفائدة على أصـــول النظام هو أحد مكونات العائد على أصـــول النظام، ويتم تحديده بضـرب القيمة العادلة لأصـول النظام بمعدل الخصـم المحدد في الفقرة "١٢٣أ". يجب أن تقوم المنشـــأة بتحديد القيمة العادلة لأصـــول النظام في في بداية الفترة المالية السنوية. ومع ذلك، إذا قامت المنشأة بإعادة قياس صـافي التزام (أصـل) المزايا المحددة وفقاً للفقرة "٩٩"، يجب على المنشأة تحديد الدخل من الفائدة لباقي الفترة المالية السنوية بعد التعديل أو التقليص أو التسـوية باسـتخدام أصـول النظام المسـتخدمة لإعادة قياس صـــافي التزام (أصـــل) المزايا المحددة وفقاً للفقرة "٩٩(ب)". وعند تطبيق الفقرة "١٢٥"، يجب على المنشـأة أن تأخذ في حسـابها أي تغيرات في أصـول النظام المحتفظ بها خلال الفترة والناتجة من الاشـــتراكات أو مدفوعات المزايا. ويتم دمج الفرق بين الدخل من الفائدة على أصـول النظام والعائد على أصـول النظام في إعادة قياس صـافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

١٢٦- تكون الفائدة على تأثير سقف الأصل جزءاً من التغير الكلى في تأثير سقف الأصل، ويتم تحديدها بضرب تأثير سقف الأصل في معدل الخصم المحدد في الفقرة "١٢٣أ". ويجب على المنشأة تحديد أثر سقف الأصل في بداية الفترة المالية السنوية. ومع ذلك، إذا قامت المنشأة بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة وفقاً للفقرة "٩٩"، يجب على المنشأة تحديد الفائدة على أثر سقف الأصل لباقي الفترة المالية السنوية بعد التعديل أو التقليص أو التسوية مع أن تأخذ في حسابها أي تغيرات في سقف الأصل كما يتم تحديده وفقاً للفقرة "١٠١أ". ويتم دمج الفرق بين الفائدة على أثر سقف الأصل والتغير الكلى في تأثير سقف الأصل في إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة

١٢٧- يشتمل إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة على ما يلى :
(أ) المكاسب أو الخسائر الاكتوارية (راجع الفقرتين "١٢٨" و"١٢٩").
و(ب) العائد على أصول النظام (راجع الفقرة "١٣٠")، باستثناء المبالغ المثبتة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرة "١٢٥").
و(ج) أي تغير في تأثير سقف الأصل، باستثناء المبالغ المثبتة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرة "١٢٦").

١٢٨- تنتج المكاسب أو الخسائر الاكتوارية من الارتفاع أو الانخفاض في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة بسبب التغيرات في الافتراضات الاكتوارية وتعديلات الخبرة. وتتضمن أسباب المكاسب والخسائر الاكتوارية على سبيل المثال :
(أ) معدلات مرتفعة أو منخفضة غير متوقعة لدوران العاملين والتقاعد المبكر أو معدل الوفيات أو الزيادات في الرواتب والمزايا (إذا نصت البنود الرسمية أو الحكمية للنظام على زيادات تضخمية في المزايا) أو التكاليف الطبية.
و(ب) أثر التغيرات في الافتراضات المتعلقة بخيارات دفع المزايا.
و(ج) أثر التغيرات في تقديرات معدل دوران العاملين مستقبلاً أو التقاعد المبكر أو معدل الوفيات أو الزيادات في الرواتب والمزايا (إذا نصت البنود الرسمية أو الحكمية للنظام على زيادات تضخمية في المزايا) أو التكاليف الطبية.
و(د) أثر التغيرات في معدل الخصم.

١٢٩- لا تتضمن المكاسب أو الخسائر الاكتوارية التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة بسبب استحداث أو تعديل أو تقليص أو تسوية نظام المزايا المحددة، أو التغيرات في المزايا مستحقة الدفع وفقاً لنظام المزايا المحددة. وينتج عن تلك التغيرات تكلفة خدمة سابقة أو مكاسب أو خسائر التسوية.

١٣٠- عند تحديد العائد على أصول النظام، تقتطع المنشأة تكاليف إدارة أصول النظام وأية ضرائب مستحقة الدفع من قبل النظام ذاته ما عدا الضرائب الداخلة في الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لقياس التزامات المزايا المحددة (الفقرة "٧٦"). ولا تقتطع التكاليف الإدارية الأخرى من العائد على أصول النظام.

العرض
المقاصة

١٣١- تقوم المنشـــأة بإجراء مقاصـــة للأصـــل الخاص بنظام مقابل الالتزام الخاص بنظام آخر فقط عندما:

(أ) يكون للمنشأة حق قابل للتنفيذ قانوناً لاستخدام فائض في نظام لتسوية التزامات بموجب نظام آخر.

و(ب) تنوي المنشأة إما تسوية الالتزامات على أساس الصافي أو تحقيق الفائض في نظام وتسوية التزاماتها بموجب النظام الآخر في نفس الوقت.

١٣٢- إن المقاييس الخاصة بالمقاصة مشابهة للمقاييس التي وضعت للأدوات المالية في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض".

التمييز بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة

١٣٣- تميز بعض المنشـــآت الأصـــول والالتزامات المتداولة عن الأصـــول والالتزامات غير المتداولة، ولا يحدد هذا المعيار ما إذا كان يجب على المنشـــأة التمييز بين الأجزاء المتداولة وغير المتداولة من الأصول والالتزامات الناجمة عن المزايا بعد انتهاء الخدمة.

المكونات المالية لتكاليف المزايا بعد انتهاء الخدمة

١٣٤- تتطلب الفقرة "١٢٠" من المنشـــأة الاعتراف بتكلفة الخدمة وصـــافي الفائدة على التزام (أصـــل) المزايا المحددة في الأرباح أو الخســـائر ولا يحدد هذا المعيار ما إذا كان يجب على المنشـــأة عرض تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة والعائد المتوقع على (التزام) أصول النظام. وتقوم المنشأة بعرض هذه المكونات طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١).

الإفصاح

١٣٥- تفصح المنشأة عن معلومات :

(أ) توضح خصائص نظم المزايا المحددة الخاصة بها والمخاطر المرتبطة بها (راجع الفقرة "١٣٩").

و(ب) تحدد وتوضح المبالغ في قوائمها المالية الناشئة عن نظم المزايا المحددة الخاصة بها (راجع الفقرات من "١٤٠" إلى "١٤٤").

و(ج) تصف كيف يمكن لنظم المزايا المحددة الخاصة بها أن تؤثر على قيمة وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة (راجع الفقرات من "١٤٥" إلى "١٤٧").

١٣٦- لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة "١٣٥"، تأخذ المنشأة ما يلى في الاعتبار :

(أ) مستوى التفاصيل الضرورية لتلبية متطلبات الإفصاح.

و(ب) مدى التأكيد على كل من المتطلبات المختلفة.

و(ج) مدى التجميع أو التفصيل الذي ينبغي أجراؤه.

و(د) ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقييم المعلومات الرقمية المفصح عنها.

١٣٧- إذا كانت الافصاحات المقدمة وفقاً لمتطلبات هذ المعيار ومعايير المحاسبة المصرية الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة "١٣٥"، ينبغي على المنشأة أن تفصح عن المعلومات الإضافية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. على سبيل المثال، قد تقدم المنشأة تحليلاً للقيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة يميز طبيعة وخصائص ومخاطر الالتزام. ويمكن لذلك الإفصاح أن يميز بين :

(أ) المبالغ المستحقة الدفع للأعضاء الفاعلين والأعضاء المؤجلين والمتقاعدين.

(ب) المزايا المستحقة والمزايا التي تم عمل مستحقات لها إلا أنها ليست مستحقة.

(ج) المزايا المشروطة والمبالغ المنسوبة إلى الزيادات المستقبلية في المرتبات والمزايا الأخرى.

١٣٨- تقيم المنشأة ما إذا كان ينبغي تفصيل جميع أو بعض الافصاحات للتفريق بين النظم أو مجموعات النظم التي تنطوى على مخاطر مختلفة بشكل كبير. على سبيل المثال، قد تقسم المنشأة عمليات الإفصاح عن النظم مبينة واحدة أو أكثر من الخصائص التالية :

(أ) مواقع جغرافية مختلفة.

(ب) خصائص مختلفة مثل نظم التقاعد للمرتبات الثابتة أو نظم التقاعد للمرتبات النهائية أو النظم الطبية لما بعد التوظيف.

(ج) بيئات تنظيمية مختلفة.

(د) قطاعات مختلفة لإعداد التقارير.

(هـ) ترتيبات تمويل مختلفة (مثلاً، غير ممولة بشكل كامل أو ممولة كلياً أو جزئياً)

مواصفات نظم المزايا المحددة والمخاطر المتعلقة بها

١٣٩- على المنشأة أن تفصح عن :

(أ) معلومات حول مواصفات نظم المزايا المحددة بما في ذلك :

(١)طبيعة المزايا التي يقدمها النظام (مثل نظام المزايا المحددة للراتب النهائي أو النظام القائم على أساس الاشتراكات مع وجود ضمانات).

(٢)وصف للإطار التنظيمي الذي يعمل فيه النظام، على سبيل المثال مستوى أي متطلبات تمويل في حدها الأدنى وأى تأثير للإطار التنظيمي على النظام مثل سقف الأصل (راجع الفقرة "٦٤")٠

(٣)وصف لأى مسؤوليات أخرى للمنشأة في إدارة النظام، على سبيل المثل مسؤوليات الأمناء أو أعضاء مجلس الإدارة عن النظام.

(ب) وصف للمخاطر التي تتعرض لها المنشأة من جانب النظام، مع التركيز على أي مخاطر غير عادية وخاصة بالمنشأة أو مخاطر خاصة بالنظام، ووصف لأى تركيزات كبيرة من المخاطر. على سبيل المثال، إذا تم استثمار أصول النظام بشكل رئيسى في فئة واحدة من الاستثمارات مثل العقارات، قد يعرض النظام المنشأة لمخاطر التركيز في سوق العقارات.

(ج) وصف لأى تعديلات وتقليصات وتسويات في النظام.

شرح المبالغ الواردة في القوائم المالية

١٤٠- تقدم المنشأة – إن أمكن – تسوية من الرصيد الافتتاحى إلى رصيد الاقفال لكل من الآتى :

(أ) صافي التزام (أصل) المزايا المحددة، موضحاً تسويات منفصلة لما يلى :

(١)أصول النظام.

(٢)القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة.

(٣)تأثير سقف الأصل.

(ب) أي حقوق تعويضات. ويتعين على المنشأة أيضاً وصف العلاقة بين أي حقوق تعويضات والالتزام ذو العلاقة.

١٤١- تبين – إن أمكن – تسويات واردة في الفقرة "١٤٠" كل من الآتى :
(أ) تكلفة الخدمة الحالية.
(ب) دخل أو مصروف الفائدة.
(ج) إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة، الذي يبين على نحو منفصل :
(١) العائد على أصول النظام، باستثناء المبالغ المثبتة في الفائدة في البند (ب).
(٢) الأرباح أو الخسائر الاكتوارية التي تنشأ عن التغيرات في الافتراضات الديموغرافية (راجع الفقرة "٧٦(أ)").
(٣) الأرباح أو الخسائر الاكتوارية التي تنشأ عن التغيرات في الافتراضات المالية (راجع الفقرة "٧٦(ب)").
(٤) التغيرات في أثر تحديد صافي أصل المزايا المحددة بسقف الأصل، باستثناء المبالغ المثبتة في الفائدة في البند (ب). وكذلك، ينبغي على المنشأة الإفصاح عن كيفية تحديدها للحد الأعلى للمنافع الاقتصادية المتوفرة، أي ما إذا كانت تلك المنافع على شكل مردودات أو تخفيضات في الاشتراكات المستقبلية أو كليهما.
(د) تكلفة الخدمة السابقة والأرباح أو الخسائر الناشئة عن عمليات التسوية. وكما هو مسموح به في الفقرة "١٠٠"، لا حاجة للتمييز بين تكلفة الخدمة السابقة والأرباح أو الخسائر الناشئة عن عمليات التسوية إذا حدثت معاً.
(هـ) تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية.
(و) الاشتراكات في النظام، التي تبين بشكل منفصل تلك التي تسدد من قبل صاحب العمل والمشاركين في النظام.
(ز) المدفوعات من النظام، التي تبين على نحو منفصل المبالغ المدفوعة فيما يتعلق بأي عمليات تسوية.
(ح) آثار عمليات تجميع الأعمال أو التصرفات.

١٤٢- تقسم المنشأة القيمة العادلة لأصول النظام إلى فئات تميز بين طبيعة ومخاطر تلك الأصول، وتقسم كل فئة من أصول النظام إلى فئات فرعية يكون لها أسعار سوق معلنة في سوق نشط (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) " قياس القيمة العادلة ") وفئات لا يكون لها تلك الأسعار. وعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى مستوى الإفصاح الذي نوقش في الفقرة "١٣٦"، يمكن أن تميز المنشأة بين :
(أ) النقدية وما في حكمها.
و(ب) أدوات حقوق الملكية (مفصلة حسب نوع الصناعة وحجم الشركة والموقع الجغرافى.. إلخ).
و(ج) أدوات الدين (مفصلة حسب نوع المصدر وجودة الإئتمان والموقع الجغرافى...إلخ).
و(د) العقارات (مفصلة حسب الموقع الجغرافى.. إلخ).
و(هـ) المشتقات (مفصلة حسب نوع المخاطر الكامنة في العقد، على سبيل المثال، عقود أسعار الفائدة وعقود الصرف الأجنبي وعقود حقوق الملكية وعقود الإئتمان والمبادلات طويلة الأجل... إلخ).
و(و) صناديق الاستثمار (مفصلة حسب نوع الصندوق).
و(ز) الأوراق المالية المضمونة بالأصول (Asset- Backed securities).
و(ح) الديون المهيكلة.

١٤٣- تفصح المنشأة عن القيمة العادلة للأدوات المالية القابلة للنقل التي تخص المنشأة والمحتفظ بها كأصول للنظام، والقيمة العادلة لأصول النظام التي تمتلكها المنشأة أو الأصول الأخرى التي تستخدمها المنشأة.

١٤٤- تفصح المنشأة عن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة لتحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة (راجع الفقرة "٧٦"). وينبغى أن يتم هذا الإفصاح ببنود مطلقة (مثل النسبة المطلقة وليس فقط كهامش بين النسب المختلفة والمتغيرات الأخرى). وعندما تقدم المنشأة إفصاحات كلية عن مجموعة من النظم ينبغي عليها تقديم تلك الإفصاحات على شكل متوسطات مرجحة أو نطاقات ضيقة نسبياً.

قيمة وتوقيت ودرجة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية

١٤٥- على المنشأة أن تفصح عن :

(أ) تحليل حساسية لكل من الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (كما هو مفصح عنه وفقاً للفقرة "١٤٤") في نهاية الفترة المالية، مع بيان كيف يتأثر التزام المزايا المحددة بالتغيرات في الافتراضات الاكتوارية ذات العلاقة التي كانت محتملة بشكل معقول في ذلك الوقت.

(ب) الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليلات الحساسية المطلوبة في البند (أ) وقيود تلك الطرق.

(ج) التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليلات الحساسية وأسباب تلك التغيرات.

١٤٦- تفصح المنشأة عن وصف لأى استراتيجيات لمطابقة الأصول والالتزامات يستخدمها النظام أو المنشأة، بما في ذلك استخدام الدخل السنوي وأساليب أخرى مثل المبادلات طويلة الأجل لإدارة المخاطر.

١٤٧- من أجل تقديم مؤشر حول تأثير نظام المزايا المحددة على التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة تفصح المنشأة عن :

(أ) وصف لأى ترتيبات تمويل وسياسة التمويل التي تؤثر على الاشتراكات المستقبلية.

(ب) الاشتراكات المتوقعة في النظام لفترة إعداد القوائم المالية السنوية التالية.

(ج) معلومات حول استحقاق التزام المزايا المحددة. وتشمل هذه مدة المتوسط المرجح لالتزام المزايا المحددة وقد تشمل معلومات أخرى حول توزيع توقيت دفعات المزايا، مثل تحليل الاستحقاق لدفعات المزايا.

نظم أصحاب العمل المتعددين

١٤٨- إذا شاركت المنشأة في نظام مزايا محددة لأصحاب عمل متعددين، فإنها تفصح عن :

(أ) وصف لترتيبات التمويل، بما في ذلك الطريقة المستخدمة لتحديد معدل اشتراكات المنشأة وأى متطلبات تمويل في حدها الأدنى.

(ب) وصف لمدى مسئولية المنشأة تجاه النظام عن الالتزامات الأخرى للمنشآت وفقاً لبنود وشروط نظام أصحاب العمل المتعددين.

(ج) وصف لأى توزيع متفق عليه للعجز أو الفائض في :

(١) تصفية النظام.

أو (٢) انسحاب المنشأة من النظام.

(د) إذا قامت المنشأة بالمحاسبة عن ذلك النظام كما لو كان نظام اشتراكات محددة وفقاً للفقرة "٣٤"، فإن عليها أن تفصح عن الآتى، بالإضافة إلى المعلومات التي تتطلبها البنود من (أ) إلى (ج) وبدلاً من المعلومات التي تتطلبها الفقرات من "١٣٩" إلى "١٤٧":

(١) حقيقة أن النظام هو نظام مزايا محددة.
(٢) السبب وراء عدم توفر معلومات كافية لتمكين المنشأة من المحاسبة عن النظام كنظام مزايا محددة.
(٣) الاشتراكات المتوقعة في النظام لفترة اعداد القوائم المالية السنوية التالية.
(٤) معلومات حول أي عجز أو فائض في النظام قد يؤثر على مبلغ الاشتراكات المستقبلية، بما في ذلك الأساس المستخدم لتحديد ذلك العجز أو الفائض وانعكاساته – إن وجدت – على المنشأة.
(٥) إشارة إلى مستوى مشاركة المنشأة في النظام مقارنة مع المنشآت المشاركة الأخرى. وتتضمن الأمثلة على المقاييس التي قد توفر تلك الإشارة نسبة المنشأة من الاشتراكات الكلية في النظام أو نسبة المنشأة من العدد الكلى للأعضاء النشطين والمتقاعدين بالإضافة إلى الأعضاء السابقين الذين يحق لهم الحصول على مزايا، في حال توفر تلك المعلومات.

نظم المزايا المحددة التي تشارك في مخاطرها منشآت تحت سيطرة واحدة

١٤٩- إذا شاركت المنشأة في نظام مزايا محددة تتشارك في مخاطرها منشآت تحت سيطرة واحدة فإنها تفصح عن :

(أ) الاتفاقية التعاقدية أو السياسة المعلنة لتحميل صافي تكلفة المزايا المحددة أو حقيقة عدم وجود مثل تلك السياسة.

(ب) سياسة تحديد الاشتراكات التي تدفعها المنشأة.

(ج) إذا قامت المنشأة بالمحاسبة عن مخصص صافي تكلفة المزايا المحددة كما هو وارد في الفقرة "٤١"، جميع المعلومات حول النظام ككل التي تتطلبها الفقرات من "١٣٥" إلى "١٤٧".

(د) إذا قامت المنشاة بالمحاسبة عن اشتراكات مستحقة الدفع للفترة كما هو وارد في الفقرة "٤١"، معلومات حول النظام ككل التي تقتضيها الفقرات من "١٣٥" إلى "١٣٧" و"١٣٩" ومن "١٤٢" إلى "١٤٧ (أ) و(ب)".

١٥٠- يمكن الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها الفقرة "١٤٩(ج) و(د) " بالإشارة إلى الافصاحات في القوائم المالية لمنشأة أخرى بالمجموعة في حال:

(أ) كون القوائم المالية للمنشأة تحدد وتفصح بشكل منفصل عن المعلومات المطلوبة حول النظام.

و(ب) كانت القوائم المالية للمنشأة الأخرى متاحة لمستخدمى القوائم المالية للمنشأة وفق نفس بنود القوائم المالية للمنشأة وفى نفس وقت البيانات المالية للمنشأة، أو في وقت يسبق ذلك.

الافصاحات المطلوبة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى

١٥١- كما هو مطلوب في معيار المحاسبة المصري رقم (١٥)، تفصح المنشأة عن معلومات حول :

(أ) معاملات الأطراف ذوى العلاقة مع نظم مزايا ما بعد التوظيف.

و(ب) مزايا ما بعد التوظيف لموظفي الإدارة الرئيسيين.

١٥٢- كما هو مطلوب من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) تفصح المنشأة عن معلومات حول الالتزامات المحتملة الناتجة عن التزام مزايا ما بعد التوظيف.

مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل

١٥٣- تشمل مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل ما يلي على سبيل المثال إذا لم يكن من المتوقع سدادها بالكامل قبل ١٢ شهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي قام فيها العاملين بتقديم خدماتهم :

(أ) حالات الغياب طويلة الأجل المعوضة مثل إجازة الخدمة الطويلة أو التفرغ.

و (ب) مزايا الاحتفالات بالمناسبات أو مزايا الخدمة طويلة الأجل الأخرى.

و (ج) مزايا العجز طويل الأجل.

و (د) المشاركة في الأرباح والمكافآت المستحقة بعد اثني عشر شهرًا أو أكثر بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العامل بتقديم الخدمة.

و (هـ) التعويض المؤجل المدفوع بعد اثني عشر شهرًا أو أكثر بعد نهاية الفترة التي يتم الحصول على التعويض فيها.

١٥٤- لا يكون قياس مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل عادةً خاضعًا لنفس الدرجة من عدم التأكد مثل قياس مزايا بعد انتهاء الخدمة، ولهذه الأسباب يتطلب هذا المعيار أسلوبًا مبسطًا للمحاسبة عن مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل، ويختلف هذا الأسلوب عن المحاسبة المطلوبة لمزايا العاملين بعد انتهاء الخدمة حيث لا تعترف هذه الطريقة بإعادة القياس في الدخل الشامل الآخر.

الاعتراف والقياس

١٥٥- تطبق المنشأة الفقرات من "٥٦" إلى "٩٨" في الاعتراف وقياس الفائض أو العجز في نظام مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل وتطبق الفقرات من "١١٦" إلى "١١٩" عند الاعتراف أو قياس أية حقوق تعويض.

١٥٦- بالنسبة لمزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل، على المنشأة الاعتراف بصافي مجموع المبالغ التالية في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا تطلب معيار محاسبة مصري آخر أو يسمح بإضافتها إلى تكلفة أصل:

(أ) تكلفة الخدمة الحالية (راجع الفقرات من "٦٦" إلى "١١٢" والفقرة "١٢٢أ").

و (ب) تكلفة الفوائد على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرات من "١٢٣" إلى "١٢٦").

و (ج) إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة (راجع الفقرات من "١٢٧" إلى "١٣٠").

١٥٧- أحد أشكال مزايا العاملين طويلة الأجل هي ميزة العجز طويل الأجل، وإذا كان مستوى الميزة على طول فترة الخدمة ينشئ التزاما عندما يتم تقديم الخدمة، ويعكس قياس ذلك الالتزام توقع طلب الدفع والفترة الزمنية التي يتوقع إجراء الدفع فيها، وإذا كان مستوى الميزة هو نفسه بالنسبة لأي عامل مصاب بالعجز بغض النظر عن سنوات الخدمة فإنه يتم الاعتراف بالتكلفة المتوقعة لهذه المزايا عندما يقع حدث يتسبب في عجز طويل الأجل.

الإفصاح

١٥٨- بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة بشأن مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل فقد تتطلب المعايير الأخرى إفصاحات، على سبيل المثال عندما يكون المصروف الناجم عن هذه المزايا جوهرياً بحيث يتطلب الإفصاح عنه وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) " عرض القوائم المالية "، وحيث يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة " تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات حول مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل لكبار موظفي الإدارة.

تعويضات إنهاء الخدمة

١٥٩- يتناول هذا المعيار تعويضات إنهاء الخدمة بشكل منفصل عن مزايا العاملين الأخرى لأن الحدث المتسبب في الالتزام هو انتهاء مدة خدمة العاملين وليس خدمتهم نفسها. وتنتج مزايا إنهاء الخدمة إما من قرار المنشأة لإنهاء الخدمة أو من قرار العامل في قبول عرض المنشأة في تقديم مزايا مقابل إنهاء خدماته.

١٦٠- لا تتضمن مزايا انهاء الخدمة مزايا العاملين الناتجة عن إنهاء خدمات العامل بناءاً على طلبه دون عرض من المنشأة، أو نتيجة متطلبات التقاعد الإلزامى، لأن تلك المزايا هي مزايا ما بعد التوظيف. وتقدم بعض المنشآت مستوى متدنى من المزايا مقابل إنهاء خدمة العامل بناءاً على طلبه (جوهرياً، مزايا ما بعد التوظيف) وليس مقابل إنهاء خدمة العامل بناءاً على طلب المنشأة. ويكون الاختلاف بين المزايا المقدمة مقابل إنهاء خدمة العامل بناءاً على طلبه والمزايا الأكبر المقدمة بناءاً على طلب المنشأة هو مزايا إنهاء الخدمة.

١٦١- لا يحدد شكل مزايا العاملين ما إذا كانت مقدمة مقابل تقديم خدمة أو مقابل إنهاء خدمة العامل. وتكون مزايا إنهاء الخدمة هي مدفوعات بمبالغ مقطوعة، ولكنها تتضمن في بعض الأحيان :

(أ) تحسيناً لمزايا ما بعد التوظيف، سواء بشكل غير مباشر عبر نظام مزايا العاملين أو بشكل مباشر.

(ب) مرتب حتى نهاية فترة إشعار محدد في حال عدم تقديم العامل أية خدمات إضافية توفر منافع اقتصادية للمنشأة.

١٦٢- تتضمن المؤشرات التي تدل على تقديم مزايا للموظفين مقابل الخدمات ما يلى :

(أ) تكون المزايا مشروطة بتقديم خدمات مستقبلية (بما في ذلك المزايا التي تزيد في حال تقديم خدمات إضافية).

(ب) تقديم المزايا وفقاً لبنود نظام مزايا العاملين.

١٦٣- تقدم بعض مزايا إنهاء الخدمة وفقاً لبنود نظام مزايا العاملين القائم. على سبيل المثال، قد تحدد تلك المزايا بموجب قانون أو عقد توظيف أو اتفاقية نقابة، او قد يشار لها ضمناً نتيجة الممارسة السابقة لصاحب العمل في تقديم مزايا مشابهة. وكمثال آخر، إذا قدمت

المنشـأة عرض مزايا متاحة لأكثر من فترة زمنية قصـيرة، أو كان هنالك أكثر من فترة زمنية قصـــيرة بين العرض والتاريخ المتوقع لإنهاء الخدمات، يجب عندها أن تأخذ في حســـابها ما إذا كانت وضـــعت نظام مزايا جديد للعاملين وبالتالي ما إذا كانت المزايا المعروضة بموجب هذا النظام تمثل مزايا إنهاء خدمة أم مزايا بعد انتهاء الخدمة. وتكون المزايا المقدمة وفقاً لبنود نظام لمزايا العاملين تمثل مزايا إنهاء خدمة إذا كانت تنتج عن قرار المنشـــأة في إنهاء توظيف عامل ولم تكن هذه المزايا مشـــروطة بتقديم خدمات في المستقبل.

١٦٤- تســـتحق بعض مزايا العاملين بغض النظر عن ســـبب ترك العامل للخدمة، ودفع هذه المزايا مؤكد (مع مراعاة أية متطلبات مكتســـبة أو حد أدنى من متطلبات الخدمة) إلا أن توقيت دفعها غير مؤكد. ومع أن هذه المزايا يتم وصـــفها في بعض الأحيان بأنها تعويضـات أو مكافآت إنهاء الخدمة، إلا إنها مزايا بعد انتهاء الخدمة وليست مزايا إنهاء الخدمة، وتعاملها المنشأة محاسبيًا على أنها مزايا بعد انتهاء الخدمة.

الاعتراف

١٦٥- تعترف المنشأة بالتزام ومصروف مزايا إنهاء الخدمة في أحد التاريخين التاليين، أيهما يأتي أولاً:

(أ) عندما لا يعد بإمكان المنشأة سحب عرض تلك المزايا.

و(ب) عندما تعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة التي تكون ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) والتي تتضمن دفع مزايا إنهاء الخدمة.

١٦٦- بالنسـبة لمزايا إنهاء الخدمة مسـتحقة الدفع نتيجة قرار العامل قبول عرض المزايا مقابل إنهاء خدماته، يكون الوقت الذي لا يعد فيه بإمكان المنشـــأة ســـحب عرض مزايا إنهاء الخدمة هو :

(أ) عند قبول الموظف العرض.

أو(ب) عند حلول تاريخ أي قيد على قدرة المنشأة في سحب العرض مثل متطلب قانوني أو تنظيمي أو تعاقدى أو قيود أخرى. وقد يكون هذا هو تاريخ تقديم العرض، إذا كان القيد قائماً في تاريخ تقديم العرض، أيهما يحدث أولاً.

١٦٧- بالنسـبة لمزايا إنهاء الخدمة مسـتحقة الدفع نتيجة قرار المنشـأة إنهاء خدمات العامل، لا يمكن للمنشأة سحب العرض عندما تكون قد أبلغت العاملين المتأثرين بنظام إنهاء الخدمة التي تلبى جميع المعايير الآتية :

(أ) تشير الإجراءات المطلوبة لاستكمال النظام إلى أنه من غير المرجح القيام بتغييرات أساسية فيه.

(ب) يحدد النظام عدد العاملين الذين سيتم إنهاء خدماتهم وتصنيفاتهم أو مهامهم الوظيفية ومواقعهم (لكن لا يحتاج النظام إلى تعريف كل موظف بشكل فردى) وتاريخ الاستكمال المتوقع.

(ج) ينص النظام بتفاصيل كافية على مزايا إنهاء الخدمة التي سيتلقاها العاملون بحيث يستطيعون تحديد نوع ومقدار المزايا التي سيستلمونها عند إنهاء خدماتهم.

١٦٨- عندما تعترف المنشـــأة بمزايا إنهاء الخدمة، قد يتعين عليها كذلك المحاســـبة عن تعديل نظام أو تقليص مزايا العاملين الأخرى (راجع الفقرة "١٠٣").

القياس

١٦٩- تقيس المنشـأة مزايا إنهاء الخدمة عند الاعتراف الأولى، كما تقيس وتعترف بالتغيرات اللاحقة وفقاً لطبيعة مزايا العاملين، شـــريطة أنه إذا كانت مزايا إنهاء الخدمة هي تحسين لمزايا ما بعد التوظيف، عندئذ تطبق المنشـأة المتطلبات الخاصـة بمزايا ما بعد التوظيف. وإلا :

(أ) إذا كان من المتوقع تسوية مزايا إنهاء الخدمة بشكل كامل قبل ١٢ شهر بعد نهاية الفترة المالية السنوية التي يتم فيها الاعتراف بمزايا إنهاء الخدمة، تطبق المنشأة المتطلبات الخاصة بمزايا العاملين قصيرة الأجل.

(ب) إذا كان من غير المتوقع تسوية مزايا إنهاء الخدمة بشكل كامل قبل ١٢ شهر بعد نهاية الفترة المالية السنوية، تطبق المنشأة المتطلبات الخاصة بمزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل..

١٧٠- نظراً لعدم تقديم مزايا إنهاء الخدمة مقابل الخدمات، لا تكون الفقرات "من "٧٠" إلى "٧٤" المتعلقة بتوزيع المنافع على فترات الخدمة ذات الصلة.

مثال يوضح الفقرات من "١٥٩" إلى "١٧٠"

الحالة

نتيجة عملية اقتناء حديثة، تخطط المنشأة لإغلاق مصنع في غضون ١٠ أشهر وستقوم في ذلك الوقت بإنهاء خدمات جميع العاملين المتبقين فيه. ونظراً لاحتياج المنشأة لخبرات العاملين في المصنع استكمال بعض العقود، فقد أعلنت عن نظام إنهاء خدمة على النحو الآتى:

يستلم كل موظف يستمر في العمل ويقدم خدماته إلى حين اغلاق المصنع دفعة نقدية قدرها ٣٠٠٠٠ جنيه في تاريخ إنهاء الخدمة. في حين يستلم العاملون الذين يتركون العمل قبل اغلاق المصنع ١٠٠٠٠ جنيه.

يوجد ١٢٠ عامل في المصنع. وفى وقت اعلان النظام، تتوقع المنشأة مغادرة ٢٠ منهم قبل موعد الاغلاق. لذلك يبلغ إجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة وفقاً للنظام ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه (أي ٢٠ × ١٠٠٠٠ جنيه) + (١٠٠ × ٣٠٠٠٠ جنيه) وطبقاً لمتطلبات الفقرة "١٦٠"، تقوم المنشأة بالمحاسبة عن المزايا المقدمة مقابل إنهاء الخدمات كمزايا إنهاء خدمة في حين تقوم بالمحاسبة عن المزايا المقدمة مقابل الخدمات كمزايا توظيف قصيرة الأجل.

مزايا إنهاء الخدمة

تبلغ المزايا المقدمة مقابل إنهاء الخدمات ١٠,٠٠٠ جنيه. هذا هو المبلغ الذي ينبغي على المنشأة دفعه مقابل إنهاء الخدمات بغض النظر عما إذا كان العاملون سيستمرون في العمل ويقدمون خدمات إلى حين اغلاق المصنع أو يتركون العمل قبل اغلاقه. ورغم أنه بإمكان العاملون ترك العمل قبل اغلاق المصنع، إلا أن إنهاء خدمات جميع العاملين هو نتيجة قرار المنشأة إغلاق المصنع وإنهاء خدماتهم (أي سيترك جميع الموظفين العمل عند اغلاق المصنع). لذلك، تعترف المنشأة بالتزام قدره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه (أي ١٢٠ × ١٠,٠٠٠ جنيه) لمزايا إنهاء الخدمة المقدمة وفقاً لنظام مزايا العاملين عند اعلان نظام إنهاء الخدمة أو عندما تعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة المرتبطة بإغلاق المصنع، أيهما يحدث أولاً٠

المنافع المقدمة مقابل الخدمة

تكون المنافع الإضافية التي يستلمها الموظفون في حال تقديمهم لخدمات في فترة الأشهر العشرة الكاملة هي مقابل الخدمات المقدمة خلال تلك الفترة. وتقوم المنشأة بالمحاسبة عنها كمنافع توظيف قصيرة الأجل لأنها تتوقع تسوية تلك المنافع قبل ١٢ شهر بعد نهاية الفترة المالية السنوية. وفى هذا المثال، لا يكون التخصيم مطلوباً لذلك يتم الاعتراف بمصروف شهرى قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه (أي ٢,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠) خلال فترة الخدمة البالغة ١٠ أشهر، مع زيادة مقابلة في المبلغ المسجل كالتزام.

الإفصاح

١٧١- على الرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب افصـــاحات محددة حول مزايا إنهاء الخدمة، إلا أن معايير المحاسـبة المصـرية الأخرى قد تتطلب افصـاحات معينة. على سـبيل المثال، يتطلب معيار المحاســبة رقم (١٥) إفصـــاحات حول مزايا العاملين الخاصـــة بموظفي الإدارة الرئيسيين. ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (١) افصاحات عن مصروف مزايا العاملين.

تاريخ السريان

١٧٢- ١٧٨ ملغاة

١٧٩-أُضـــيفت لمعيار المحاســبة المصـــري رقم (٣٨) - المعدل ٢٠١٩ - الفقرات "١٠١أ" و"١٢٢أ" و"١٢٣أ" وعُدلت الفقرات "٥٧" و"٩٩" و"١٢٠" و"١٢٣" و"١٢٥" و"١٢٦" و"١٥٦" و"١٦٣" و"١٦٤". يجب على المنشـــأة تطبيق هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويســمح بالتطبيق المبكر. إذا قامت المنشــأة بالتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك.